التعليم العالي في الأردن

الجامعات، الثقافة والمثقفون، والهمّ الوطني

الأستاذ الدكتور محمد قاسم القريوتي

أستاذ الإدارة العامة
عميد كلية الأميرة سُمية الجامعية للتكنولوجيا
الجمعية العلمية الملكية
وأستاذ الإدارة العامة في الجامعة الأردنية سابقاً

دار البشير

التعليم العالي

في الأردن

الطبعة الأولى
١٩٩٦م-١٤١٦هـ
رقم الاجازة المتسلسل
١٩٩٦/١/٦٥

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/١/٨٨)

رقم التصنيف	: ٣٧٨ر٥٦٥
المؤلف ومن هو في حكمه	: محمد قاسم القريوتي
عنوان المصنف	: التعليم العالي في الأردن
رؤوس الموضوعات	: ١- التعليم العالي في الأردن
	٢-
رقم الإيداع	: (١٩٩٦/١/٨٨)
الملاحظـــات	: عدد الصفحات ١١٢

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

دار البشير
ص.ب (١٨٢٠٧٧) / (١٨٣٩٨٢)
هـاتف: (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)
فـاكس: (٦٥٩٨٩٣) تـلكس (٢٣٧٠٨) بشـير
مركـز جوهـرة القـدس التجـاري / العبـدلي
عـمان - الأردن

Dar Al-Bashir
For Publishing & Distribution
Tel: (659891) / (659892)
Fax: (659893) / Tlx. (23708) Bashir
P.O.Box. (182077) / (183982)
Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali
Amman - Jordan

التعليم العالي

في الأردن

الجامعات، الثقافة والمثقفون، الهم الوطني

الأستاذ الدكتور محمد قاسم القريوتي

أستاذ الإدارة العامة
عميد كلية الأميرة سُمية الجامعية للتكنولوجيا
الجمعية العلمية الملكية
وأستاذ الإدارة العامة في الجامعة الأردنية سابقاً

دار البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

يسرني أن أهدي كتابي هذا الى أصحاب الرأي

والقرار والمصلحة في تطوير التعليم العالي في بلدنا

ولكل الشركاء في تحقيق الوطن الأنموذج الذي

نعتز بأن موارده البشرية أغلى ما نملك

والى جامعاتنا والعاملين فيها

من إداريين وأساتذة وطلبة

المحتويات

الموضوع | الصفحة

الباب الأول

قضايا التعليم العالي وقضايا الجامعات

الباب الثاني

قضايا الثقافة والمثقفون

الباب الثالث

قضايا إجتماعية وسلوكية

تقديم بقلم

الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت

لقد سرني أن أرى الاستاذ الدكتور محمد القريوتي يعمد إلى جمع مقالاته بين دفتي كتاب، فهذا نتاج يحسن ألاّ يظل متناثراً بين أعداد الصحف، وجمعه في كتاب يحفظه من الضياع، يسهل الرجوع إليه، ويمكّن القارئ والدارس والناقد من تناول هذه المقالات بأيسر السبل وأسهلها. ويهيىء لما نشر متفرقاً أن يعاد نشره مجمعاً في سفر واحد. أضف إلى ذلك أن الاستاذ الدكتور محمد القريوتي الذي عرفته باحثاً متعمقاً واستاذاً جامعياً ذا باع في حقل الإدارة العامة يتناول موضوعات مقالاته بفكر المتخصص، من حيث تلمس المشكلات وعمق النظر ونجاعة الحلول، كما يتناولها بقلم كاتب المقال الذي يدرك حاجة قارئ الصحيفة من الضوء الذي يلقى على موضوع بعينه، وبذلك يكون الدكتور القريوتي قد جمع طرفي الغاية من نشر هذه المقالات، فهي من جهة تفتح آفاقاً رحبة أمام الباحثين والدارسين وأصحاب الرأي والقراء وهي من جهة أخرى تنير الدرب أمام القارئ وتزيد من درجة الوعي العام.

ولعل ما يضفي على مقالات الدكتور القريوتي تلك السمة الواقعية، وذلك التميز الخاص، أنها تأتي حصيلة تجربة واسعة لديه في حقل التعليم الجامعي، ومؤسسات التعليم العالي في الأردن، إضافة إلى قربه من موقع القضية التي يعالجها، مما يجعل تناوله لها تناول الصادق الأمين المطلع على ظواهر الأمور وبواطنها، علاوة على المنهجية العلمية الواضحة في كتابه سواء أكان ذلك من حيث تبويب مقالاته أم من حيث أسلوب طرح قضاياه.

بيد أن أبرز ما يلفت الانتباه لمن يقرأ مقالات الدكتور القريوتي مجتمعة بين دفتي هذا الكتاب، هو ذلك الشعور الوطني، وتلك الرغبة القوية لديه في النهوض بهذا الوطن من خلال النهوض بإنسانه الذي هو أغلى ما في الوطن، مع الإيمان بأن أول خطوة للنهوض بهذا الإنسان هي الاتجاه إلى رفع سوية التعليم العالي ليكون قادراً على بناء هذا الإنسان وصياغته صياغة جديدة تتضمن كل عناصر الشخصية الفاعلة البناءة.

ومن هنا فإنني في الوقت الذي أتوجه فيه بالتهنئة للأستاذ القريوتي على هذا الجهد الطيب، لأرجو أن يحظى العمل النافع المفيد باهتمام القارئ الكريم وعنايته.

عمان في

١٦ ذي القعدة ١٤١٦هـ

٤ نيسان ١٩٩٦م

المقدمة

عانت الشعوب العربية عصوراً من التجهيل بسبب الحكم الأجنبي وغير الوطني الذي لم يكن من أولوياته نشر التعليم، لأن العلم نور، والنور يبصر الناس بحقوقهم وواجباتهم. وهو ما لم يكن في صالح الحكم الأجنبي الذي عانت منه معظم البلاد ونحن احداها. لذلك فقد كان يعول على التعليم والتعليم العالي تحديداً بأن يفرز كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على خدمة المجتمع وإحداث التغيير الإيجابي المطلوب. وانطلاقاً من هذه الفلسفة أنفقت معظم الدول العربية بسخاء على الاستثمار في التعليم. وها نحن في الأردن نجد أن ما يقرب المليون وربع المليون طالب وطالبة ينتظمون في مختلف مراحل التعليم المدرسي، إضافة الى ما يزيد على مائة ألف طالب جامعي منتظمين في مختلف مراحل الدراسة داخل الأردن وخارجه، سواء في الجامعات الرسمية أو الأهلية؛ حيث لدينا سبع جامعات وكليات جامعية حكومية وعشر جامعات وكليات جامعية أهلية، عدا عن الطلبة الأردنيين الذين يدرسون في مختلف أقطار الدنيا، ويضاف الى ذلك حوالي (٢٢٥٠٠) طالب وطالبة في المعاهد وكليات المجتمع المتوسطة العامة والخاصة. ولا أظن أن بلدنا الأردن ينفرد بهذه الميزة، إذ يشاركه في الاستثمار السخي على التعليم معظم الدول العربية إن لم تكن جميعها.

من هنا فإنه يُتوقع أن يلمس الفردُ مردوداً إيجابياً لهذا التعليم بمختلف مراحله على المجتمع. ذلك لأن التعليم الفعال هو التعليم للحياة والذي يفرز قوى بشرية مؤهلة قادرة على التأثير بمجريات الأمور وإحداث التغيير الإيجابي، وليس التعليم السلبي الذي يفرز أناساً سلبيين ينتظرون أن يخدمهم باقي أفراد المجتمع ويعطونهم الامتيازات بحكم التعليم الذي حصلوا عليه، والذي تم الحصول عليه على حساب

أولويات أخرى، تأخر العمل على تنفيذهالحساب الإنفاق عليه. ورغم أن الحكم على إيجابية التعليم في المجتمع يحتاج الى دراسات متعمقة تأخذ بالحسبان كل أنواع المؤثرات على ما يجري في المجتمع، إلاّ أن التوقعات بتحقيق انجازات مختلفة تترتب على تطوير التعليم بمختلف مراحله لم تتحقق في رأيي بدرجة مرضية، بل إن بعض المتشائمين يرون العكس تماماً. فهناك من يُحمّل النظام التربوي المشاكل المختلفة التي تعاني منها مجتمعاتنا، لأنهم يرون أن ضَعْف محتوى النظام التربوي في مختلف المجتمعات العربية قد خلّف تركات سياسية واجتماعية لا حصر لها، ابتداءً من زيادة مظاهر السلبية واللامبالاة بما يجري في المجتمع وعدم التأثير ايجابياً في تلك المجريات وإنتهاءً بأزمة بطالة متفشية رافقت التعليم الذي أعاق الانخراط في العمل اليدوي والمهني رغم أن هذه ما تحتاجه مجتمعاتنا.

ولا أعتبر نفسي من المتشائمين بل من الواقعيين الذين يُقيّمون الأمور جيداً ولا يعطون أحكاماً جزافية، ومع ذلك فإنني لست راضياً عن الواقع التربوي السائد في مجتمعنا، لأن مؤسسات التعليم العالي لم تنجح في تطوير الموارد البشرية بشكل يؤهلها للمساهمة في التأثير بمجريات الأمور. وقد حاولت في هذه المقالات التي أجمعها اليوم في هذا الكتاب أن أعبّر عن التوقعات التي كان يؤمل أن ينهض جمهور المتعلمين لتحقيقها وخاصة الحاصلين منهم على المؤهلات الجامعية العليا، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتتناول هذه المقالات في مجموعها دور النخبة في هذه المجالات. وتركز بدرجة أساسية على شؤون التعليم العالي والجامعات، وأخلاقيات العمل التي يتحلى بها العاملون، وديمقراطية الجامعات، ودور الأستاذ الجامعي، ودور الجسم الطلابي، ومدى الموضوعية أو الانتهازية لدى المتعلمين والمثقفين، والشؤون الإجتماعية والثقافية التي تشغل بال المجتمع. حيث أن الجل الأعظم من هذه المقالات يتمحور حول قضايا التعليم من حيث مدخلاتها ومخرجاتها، ونمط إدارتها، إلى جانب أمور أخرى تتصل بها من زوايا مختلفة.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين المناخات السياسية والإدارية السائدة في المجتمع، وبين القضايا التي تحظى باهتمام الرأى العام، فقد آثرت أن يكون منهج ترتيب الموضوعات في هذا الكتاب جامعاً بين الأساس الموضوعي والتاريخي في آن واحد. إذ تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أبواب يتناول الباب الأول منها قضايا التعليم العالي والجامعات، ويتناول الباب الثاني قضايا الثقافة والمثقفين، أما الباب الثالث والأخير فيتناول قضايا اجتماعية وسلوكية تمثل الهمّ الوطني.

وقد تضمن التقديم الخاص لكل من هذه الأبواب تعريفاً عاماً بماهية الموضوعات التي يتناولها ذلك الباب وما يؤمل أن يحققه اطلاع القارئ عليها. ويبقى الأمل كبير بأن يكون في إثارة هذه القضايا ما يحرك الضمير الاجتماعي للمعنيين لعمل ما من شأنه تعزيز نقاط القوة، والتصدي لمعالجة نواحي الضعف والقصور. ذلك أنني أومن أن تحديد المشكلة وإدراكها هو جزء أساسي لحلها. وأسأل الله أن يكون في هذه الجهد إضافة علمية وفكرية تسهم في إلقاء الضوء على المسائل والقضايا التي تمت إثارتها، والتي هي مرآة صادقة لتفاعلاتي وانفعالاتي معها.

ولا يسعني في الختام إلاّ أن أقدم جزيل الشكر للسادة رؤساء التحرير الذين أتاحوا لي فرص النشر في صحفنا الغرّاء، وأعطوني فرصة ثمينة جداً للاتصال بأناس وقراء كثيرين كانت متابعاتهم واتصالاتهم حافزاً لي لأستمر بالكتابة بِنَفسٍ قوي لأنني أعبّر عن الضمير الحي في شعبنا وأمتنا، ذلك أن الكتابة الصادقة تجد نفسها سريعاً إلى عقول الناس وقلوبهم، لأنها لا تعبّر عن ما يجول في نفس الكاتب فقط، بل عما يجول في نفوس نمط من البشر يشاركونه معتقداته وأفكاره. وأسأل الله أن يوفقني لنشر المزيد لاستكمال هذا الجهد، والله من وراء القصد.

الباب الأول

١ – قضايا التعليم العالي وقضايا الجامعات

تمهيد

يتناول هذا الباب مجموعة من القضايا في مجال التعليم العالي، ومن ذلك الدور الريادي للجسم الطلابي في الأردن، ودور الجامعات وباحثيها في التطوير الإداري، ومدى قدرة الجامعات على إعداد الطاقات البشرية القادرة على العمل النافع، وتزويد طلبتها بمهارات وقيم إيجابية، ودور الأستاذ الجامعي وماذا يتوقع منه. أما المحور الثاني فيركز على بحث موضوع الديموقراطية والإدارة في مؤسسات التعليم العالي، ونمط اتخاذ القرارات في الجامعات ومدى التزامها بمعايير الموضوعية والحياد كنمط ثابت تتخذه في العمل، ومدى التفاعل بين الجامعات والمجتمع، ومدى اهتمامها برصد اتجاهاته، ومدى وجود خلل، وتحايل علمي في مؤسسات التعليم العالي، وضرورة درء مؤسسات التعليم العالي للشبهات حولها عن طريق احترام معايير الشفافية والمساءلة. إن من شأن الأخذ بمثل هذه المعايير، إتاحة الفرصة للمجتمع لمعرفة ما يجري فيها وكيف يجري، وتحمل تلك المؤسسات مسؤولية القرارات التي تتخذها، وشرح السياسات التي تتبناها.

وتأخذ الجامعة الأردنية حيزاً كبيراً في هذا الباب باعتبارها الجامعة التي قضى فيها الكاتب أحلى سنوات العمر، ولكونها الأم التي أهلّت خيرة القياديين الإداريين والتربويين، وجعلتهم يحبونها إلى درجة العشق، مما يبرر طرح السؤال عما إذا كانت الجامعة الأردنية ما زالت قادرة على كسب هذا الحب والتقدير من طلبتها وخريجيها والعاملين فيها. ويحظى موضوع الجامعات الخاصة في الأردن وقدرتها

على التوفيق بين دافع الربح الذي يتوخاه المستثمرون أصحاب رأس المال الخاص من ناحية، وبين الأكاديميين الذين يسعون للتميّز ونوعية التعليم من ناحية أخرى، وهي معادلة ليست سهلة.

أرى أن في هذه القضايا والموضوعات المطروحة كما يرجو المؤلف فائدة كبيرة للمعنيين من تربويين وإداريين ومسؤولين. وهو ما سيرقبه المؤلف بشوق وشغف.

والحمد للّه رب العالمين

١-١ الدور الريادي للجسم الطلابي في الأردن*

نعتز كبلد نام أن موردنا الأساسي هو الإنسان المؤهل وأن أكثر من ٥٠٪ من سكان المملكة عندنا هم من فئة عمرية ١٥ سنة فما دون. ويمكن تقدير عدد الطلبة ما بعد المرحلة الثانوية بحوالي ١٥٠ ألف شخص أي ما نسبته ١:٦ من اجمالي عدد السكان مما يدل على مدى الفائدة التي يمكن تحقيقها لو تم توجيه بعض أو كل طاقاتهم ايجابياً ومنها الأدوار التثقيفية ومجالات التوعية في مجالات مجتمعيّة عدة.

إن طاقات شبابنا من هذه الفئة يمكن الإستفادة منها من خلال مراكز الشباب وفروعها وأندية الخريجين وأية مؤسسات مماثلة، بحيث يتم تجنيد بعض وقت هؤلاء للعمل في مجالات معينة على غرار الجهود الرائعة التي يقوم بها طلبة تنمية المجتمع في قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية وبإشراف متميز للاستاذ الدكتور سري ناصر. فقد تركت تلك الجهود الخيّرة بصمات على أحيائنا وخاصة الشعبية منها وجعلت اسم الجامعة الأردنية مرتبطاً بجهود مثمرة يغطي على ما يراه بعض الناس من عيوب لمؤسسات التعليم العالي سواء كان ذلك بحق أو بدون وجه حق.

إن البدايه الصحيحة لاستثمار هذه الطاقات تقتضي أول ما تقتضي أن تتعزز روح الحوار والنقاش في مؤسساتنا العلمية بين الطلبة أنفسهم وبين أساتذتهم، وتجاوز ما قد يكون باقياً من أساليب تدريس بالية تعتمد على التحفيظ والتلقين وتثقل كاهل الطلبة بعبارات الانشاء وتُنمّي فيهم روح الخنوع وعدم التفكير بدلاً من روح التحاور والاجتهاد والتفكير المستقل. يجب أن نقوم بواجبنا كمربين في إعطاء الأمثلة على تقبل الرأي الآخر، وتشجيع الحوار والاستعداد للقول للطلبة

* صحيفة الرأي، ١٩٩١/٥/١٥.

ودونما أي حرج عندما نُسأل سؤالاً لا نعرف جوابه دعونا نبحث عن الجواب كل من خلال قراءاته وملاحظاته، لأنه ليس هناك جواب واحد للسؤال المطروح في كل الأحيان.

كم من الأساتذة يشجع الطلبة على التحضير لموضوع المحاضرة من مراجع عدة وعلى احراجنا وبأسلوب علمي أديب، بطرح أسئلة وتقديم معلومات من مصادر متعددة.

إن مبررات هذا الاسلوب التربوي المطلوب والذي يدفع فيه الطالب في مؤسسات التعليم العالي عندنا رسوماً تعليمية عالية بالمقارنة مع دول عربية أخرى هو التأكيد على : أننا وراء النوعية وليس الكم في التعليم. فالنوعية هي المبرر الأساسي لعدم السماح بنظام الدراسة بالانتساب. ولتحديد سقوف عليا لأعداد الطلبة في قاعات التدريس، ووضع شروط للاعتماد العام والخاص للمعاهد والبرامج التعليمية في كليات المجتمع والمعاهد العلمية. إن الحرص على توفير فرص التفاعل والمشاركة بين الدارسين بعضهم ببعض وبينهم وبين أساتذتهم وقدرة المكتبات العلمية على استيعاب الطلبة وتقديم الخدمات التي يحتاجونها، هو هدف أساس من أهداف التعليم العالي وليس حفظ المعلومات والقدرة على ترديدها في آخر العام الدراسي وهو ما يؤخذ على مؤسسات التعليم التي تفاخر بالقدرة على استيعاب أعداد أكبر من الدارسين.

تصوروا معي لو أن هذا الأسلوب هو السائد في التعليم وأننا نجحنا في أن نجعل ١٥٠ ألف من طلابنا وطالباتنا خلايا للحوار على مستويات الأسرة وجماعات الرفاق، والنوادي التطوعية، وطاقات تقدم خدمات تنموية تطوعية بمعدل ساعتين أسبوعياً في المجالات المختلفة. هل ستكون حوادث المرور، وخدمات الاتصالات، وخدمات المستشفيات، ومراكز التعليم، والمزارع والمصانع والشركات وأخرى غيرها، هل تكون خدماتها على نفس المستوى التي هي عليه الآن؟.

١-٢ دعوة لمؤسساتنا الراغبة في التطوير الإداري المجاني لاكتشاف جامعاتنا*

يمكن للمجتمعات والحكومات تَحمُّل بعض الهدر في الموارد العامة في أوقات الرفاه والرخاء ولكن قدرة التَحمّل هذه تتضاءل في أوقات العسر الإقتصادي. وتظهر الحاجة ماسة لضبط الإنفاق من خلال الإبداع في الوصول الى وسائل يمكن معها تحقيق الأهداف المجتمعية بكلفة أقل ونوعية أحسن.

وليس هناك من سر غير معروف للأسلوب الذي تتبعه الدول المختلفة لتحقيق هذا الهدف المتمثل بالتطوير الإداري. ولا يعتبر التطوير الإداري مجرد شعار أو موضة تلبس صيفاً وتخلع شتاء، بل هو منهج يستند للعلم والبحث. ولذلك ليس من الغرابة أن الحكم على أي مجتمع ومدى استعداده لمواجهة المستقبل يمكن التنبؤ بها عن طريق معرفة ما يرصده من مخصصات للبحث والتطوير (Research and Development) سواء على صعيد القطاع العام أو القطاع الخاص. حيث تصل هذه المخصصات في دولة مثل الولايات المتحدة الى حوالي ٩٪ من حجم الموازنة القومية وهي نسبة لو تفحصناها رقمياً لوجدناها تعني بلايين الدولارات. وهذا يفسر لنا كيف تأتي مجمل جهود الإبداع من تلك الدول المتقدمة وفي مختلف مجالات مثل الطب والهندسة والإدارة، والصناعة والتعليم وكافة مناحي الحياة الأخرى.

أما الوضع في الدول النامية فهو عكس ذلك تماماً. حيث لم تزد نسبة المخصصات المرصودة للبحث والتطور في الخطة الخمسية الأردنية للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥ عن ٢٢..ر٪ إذ لا يزال يعتبر الإنفاق على البحث والتطوير نوعاً

* صحيفة الرأي، ١٣/٤/١٩٩١.

من البذخ والترف الذي لا يمكن تحمله!! ويتم تناسي الحقيقة بأن هذه الدول والمجتمعات هي الأكثر حاجة من غيرها بأن تنفق أكثر من هذه المجالات لأن مردودها الإيجابي مؤكد.

ومجـال هذه الملاحظة أنه وفي ظل تدني الإهتمام بهذا الأمر في الدول النامية – ونحن منها –. مقاساً بما يخصص له من موارد، فليس أقل من أن تفسح مختلف المؤسسات ومنها الإدارات الحكومية على وجه التخصيص المجال للباحثين من طلبة الجامعات الأردنية وأساتذتها لمعالجة مشاكل حقيقية تعاني منها، والإجتهاد في وضع الحلول لها ودونما تكلفة تتحملها فلماذا لا توجه بحوث ودراسات طلبة الماجستير سواء الفصلية منها أو الرسائل الجامعية لهذا الجانب. وحتى نختصر الطريق فإننا نتمنى على مؤسساتنا أن تتوجه الى الجامعات وكلياتها وحسب الإختصاص بالمشاكل التي تود من الباحثين تناولها أو تفسح المجال لهؤلاء الباحثين ليزوروا هذه المؤسسات ويبحثوا بأنفسهم عن مشاكل يرونها جديرة بالبحث.

إن في جامعاتنا طاقات أساتذة وطلبة لا يمكن لها إلاّ أن تكون مفيدة وفعالة للتطوير الإداري ودونما تكلفة إضافية على مؤسساتنا بل فائدة محققة لها، وإضافة علمية لطواقم الباحثين في جامعاتنا تجعلهم يرفدون دراستهم النظرية بخبرات عملية تترك أثراً إيجابياً على تفكيرهم ودراستهم فمن يقرع الجرس من مؤسساتنا ولمصلحة الجميع؟

١-٣ التعليم العالي في الأردن: شؤون وشجون*

يستحق خطاب جلالة الملك الحسين في خريجي جامعة مؤته بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٨ مزيداً من التحليل من كافة المهتمين للاسترشاد بمضامينه ودلالاته في مجالات التطوير الإداري والسياسي والثقافي ومختلف مناحي الحياة، ومن هذا المنطلق سأتناول في سلسلة مقالات قطاع التعليم العالي في الأردن وبأطرافه المتعددة ومنها الطالب والاستاذ والإدارة والمجتمع معالجات جادة لما يثيره ذلك من شؤون لا يمكن لأي إنسان واعٍ أن يتجاهلها. وسأحاول في سلسلة مقالات أن أتناول هذه الشؤون وباختصار آملاً من الأخ الاستاذ رئيس التحرير فرصة منتظمة لهذا الأمر وهو انتظام يتوقعه مني قراء كثيرون رغم أنه لا يد لي فيه، وسيتناول هذا المقال الأول الطالب على اعتبار أنه الأساس الذي تتمحور حوله العملية التعليمية.

أقول بداية أن هدف التعليم الجامعي هو أو يجب أن يكون تزويد الدارس بالمعرفة العلمية والمهارات العملية التي تؤهله للانخراط في الحياة العملية بشكل يكفل له حياة أفضل وأيسر. إذ أن الافتراض أنه كلما زاد تحصيل الطالب العلمي ونضج الإدراك لديه، كلما حاول أن ينتقي المجال الدراسي الذي يتفق وطموحاته وقدراته ولكن ذلك قد لا يتيسر له بسبب التنافس الشديد بين المتقدمين للدراسة في الجامعات على حقول دراسية معينة ليس بالضرورة للرغبة ولكن لتوقعات فرص العمل أو رغبة وضغوط الأهل ...الخ.

وأيا كانت أسباب اختيار الطلبة لموضوع التخصص في الجامعة فإن الحكم النهائي على مدى فعالية التعليم العالي للدارس والمجتمع على حدسواء هو مدى انعكاسه على الخريج ومساعدته في دخول معترك الحياة مجهزاً بكافة ما من شأنه

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٧/١٧.

أن يسعفه على حل مشاكله. من هنا نجد خريجي الجامعات في الدول المتقدمة لا ينتظرون التخرج من الجامعة حتى يبحثوا عن عمل، فهم على استعداد للعمل حالما يتيسر لهم العمل الممكن والذي يوفر دخلاً مادياً مناسباً. وليس من الضروري أن يكون عملاً متفقاً مع ما درسوه من تخصص. إن أثر التعليم هو فيما ينعكس ايجابياً على سلوكهم في العمل الذي يمارسونه.

ولكن المفارقة عندنا أن نتائج التعليم العالي تنعكس في أفواج تتعلم القعود وانتظار قرارات مجلس الخدمة المدنية المتعلقة بدورهم في العمل غير المتوفر أصلاً إذ أصبحت الدراسة الجامعية وللأسف سبباً كافياً لاحجام كثيرين عن القيام ببعض الأعمال المتوفرة في السوق بدعوى أن ذلك كان ممكناً لو لم يدرسوا في الجامعة أما وقد حصلت الدراسة الجامعية فهم لا يلامون لو قعدوا ينتظرون عملاً مكتبياً حكومياً. ولعل أعداد مقدمي الطلبات في ديوان الخدمة المدنية من خريجي كليات المجتمع والجامعات والتي تصل الى خانة المائة الف طالب خير شاهد على ما نقول.

إن كل ذلك معناه أن هناك فجوة في التعليم العالي يجب على الجميع تداركها عن طريق إعادة النظر في المناهج الدراسية وفي منظومة القيم التي يجري التركيز عليها على نطاق العائلة والمجتمع ككل ويتعلمها الطلبة. وإذا ما استمرت المخرجات التعليمية لتكون على ما هي عليه الآن فقد يصبح ملحاً أن يعاد النظر ليس في ترخيص جامعات جديدة بل في سحب رخص وبرامج دراسية من الجامعات والمعاهد الموجودة. ولا أظن ذلك يتعارض مع حق الفرد في التعلم ذلك أن موضوع الجدل والإستفهام هو في محتوى هذا التعليم وليس في مبدأ وجوده ووجود المؤسسات المعنية به.

١-٤ الاستاذ الجامعي وكيف يكون*

أتناول في هذا المقالة دور الأستاذ الجامعي وكيف يكون بعد المقالة السابقة التي ركزت فيها بشكل رئيس على الطالب الجامعي وذلك تمثلاً بما جاء في خطاب جلالة الملك الحسين في خريجي جامعة مؤته بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٨. يقول جلالته«نلح على المزيد من الديموقراطية والحوار في جامعاتنا، وعلى أرقى أشكال الحرية الأكاديمية وحرية البحث والسؤال حتى يصير ذلك كله منهج حياة يصل الى أعماق البنية الإجتماعية والسياسية فلا يبقى بيننا من يغلق على نفسه وعقله باب الاجتهاد أو يستبد في موقعه الإداري أو السياسي أو يرى الخطأ ولا ينّبه اليه. وهذا يحتاج الى مراجعة صادقة منهجية لكثير من جوانب نهضتنا التعليمية في مستوياتها المختلفة».

إن الاستاذ الجامعي الذي نريد ليس هو الحاكم بأمره والذي يرى في نفسه شخصاً فوق المناقشة والإستفهام. فذلك نمط تقليدي في التعليم كنا نعيبه على أنماط التعليم القديمة رغم ما يراه البعض من كفاءتها في تلقين المعلومات تفوق سجل «التلقين» حالياً فالأستاذ الجامعي الذي لايسمح بالحوار ولا يشجع النقاش في صفه ولا يعوّد طلبته على أن يكونوا مصادر معلومات مكملة أو حتى مختلفة مع ما يعرضه من معلومات هو أكفأ ضمان لإغلاق باب الإجتهاد وإعطاء العقل الانساني إجازة مفتوحة. ومن منطلق النقد الذاتي نقول: يحتاج الدارسون والباحثون الى عمل استقصاءات حول الواقع الذي لا أفترض مسبقاً أنه ذو لون معين. وأحب أن أضيف هنا أن مجتمع أو عينة البحث والمقترحين هما من فئة الخريجين إضافة الى الطلبة الحاليين على مقاعد الدراسة في الجامعات ومعاهد التعليم العالي الأخرى.

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٧/٢١.

فالطلبة الخريجون هم الذين خبروا الدراسة في الجامعات. ومن ثم دخلوا ميادين الحياة ويمكن لهم أن يقدموا معلومات مفيدة حول اساتذتهم السابقين ومدى وجود روح الحوار والإبداع والديموقراطية التي ميزت أساليبهم. وهذه الفئة غير معنية بعلامات ولا تخشى شيئاً قد يخشاه الطلبة الحاليون الذين قد لا تكون لديهم التجربة الكافية حسب ما يرى بعض الذين قد لا يرتاحون لاستفتائهم ومعرفة آرائهم. إن جامعاتنا بحاجة الى أساتذة قادرين بأساليبهم. ولغتهم العربية السليمة، وباحترامهم لطلبتهم، وعمق فكرهم، وقدرتهم على استثارة الحوار وعلى أن يعرّفوا الطالب الجامعي بأنه في عالم آخر غير المدرسة الثانوية حتى لو كان مكان المحاضرات في نفس مباني المدرسة الثانوية ولم تكن في مبان أرحب وأبعد!

إن هناك في جامعاتنا طاقات تدريسية وبحثية كامنة وفاعلة ولكننا نريد أن نجعل هذه الطاقات محل قدوة واعتزاز ولا أظن أن الأمر هو دائماً على هذا الحال. إذ قد يكون هناك في جامعاتنا من يرى أن الاستاذ الجامعي ليس أكثر من شخص يحظى بلقب علمي، له اسم ورتبة ومكانة في المجتمع. أما أداؤه وتأثيره في طلبته فهو أمر ليس محل نقاش. هذه مجرد علامات وليس تعريفاً للاستاذ الجامعي.

١-٥ الديموقراطية والإدارة في مؤسسات التعليم العالي*

من المعلوم أن المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد عليا هي من أعز الموارد التي يعتمد عليها أي مجتمع للتقدم والتطور. إذ يفترض فيها أن تكون مختبرات علمية ومصدراً لأفكار التجديد في كل مناحي الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والإدارية. وفيما يتعلق بصلة هذه المؤسسات بالديموقراطية فإنه من المفترض أن تكون هذه المؤسسات سباقة لغيرها في تبني الأسلوب الديموقراطي في الإدارة لأن محذورات اتّباعه فيها ستكون أقل حتماً من غيابه نظراً لأن العاملين فيها هم من فئة المؤهلين علمياً، ولا يخشى من أن يصل غير المؤهلين لشغل الوظائف الإدارية فيها. فعندما نتحيز كدارسين لأسلوب الانتخاب كأساس لتشكيل المجالس النيابية والمجالس البلدية والقروية، فإننا نقبل المغامرة بإمكانية وصول أشخاص الى هذه الوظائف بحكم شعبيتهم وليس بالضرورة بحكم أهليتهم العلمية أو كفاءتهم الإدارية. ذلك لأن أصول اللعبة الديموقراطية لا تضع قيوداً على اختيار الناس لمن يمثلهم.

إن الغالبية منا يؤيد هذا الاسلوب الديمقراطي رغم المآخذ المشار اليها ويعتقد أن حرمان الناس من الديمقراطية بحجة عدم أهليتهم لاختيار الأفضل ليكون ممثلاً لهم هي حجة ضعيفة وأنها لو صحت فإن الديمقراطية تبقى طريقاً أفضل ليتعلم الناس من خلالها وستكون الخبرة مفيدة أكثر من كلفتها.

أما والحالة الديموقراطية موجودة عندنا بحمدالله على مستوى الوطن ككل فالسؤال هو لماذا لا يواكب أسلوب الادارة في معاهدنا وجامعاتنا هذه الديموقراطية؟ لماذا لا يتم اختيار مَنْ يتولون الوظائف الإدارية على مختلف المستويات في هذه

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٧/٢٣.

المؤسسات على أسس ديموقراطية سيّما أن الناخبين هم ممن تتوفر فيهم الحدود الدنيا لشروط شغل هذه الوظائف. قد يقول البعض في ذلك تسييساً للإدارة ولكن تلك حجة ضعيفة. فإذا كان من حق الطلبة في هذه المؤسسات أن يكون لهم اتحادات وبرلمانات أفلا يعطى أساتذتهم هذا الحق؟ وهل الاساليب المتبعة الآن في التعيينات غير سياسية؟ إن أي أساس للتعيين أيا كان هو قرار سياسي بدرجة ما وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يستند هذا القرار الى رأي الأغلبية في الوحدة الإدارية المعنيّة؟

ليس هذا تذمراً وإنما هو تساؤل في صلب موضوع الديموقراطية وفي ظل الحوار المطلوب الذي حث عليه جلالة الملك في خطابه في جامعة مؤته يوم ١٨/٦/١٩٩٢.

١-٦ نحو قرارات أكثر موضوعية في مجال التعليم العالي*

يستلزم تطور أي مجتمع تطوير نمط اتخاذ القرارات فيه ذلك لأنها تعتبر قنوات التغيير المخطط. وتعتبر قرارات إنشاء أو إلغاء أو دمج مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الدراسية من أهم القرارات نظراً لأهمية هذا القطاع في التأثير على مسيرة المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

وحتى يتمتع أي قرار بالقبول الشعبي وبالموضوعية اللازمة فإن أسس اتخاذه يجب أن تكون موضوعية وعلميّة وبعيدة عن تأثير المصالح الشخصية مباشرة كانت أو غير مباشرة. ولعل من أهم قواعد الموضوعية في أتخاذ أي قرار علمي هو ألا يكون لصاحب سلطة إتخاذه مصلحة خاصة به لا من قريب ولا من بعيد وإلاّ كان معنى ذلك الخلط بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، وهو موضوع حَظي باهتمام كبير من الدارسين والمشرعين واستوجب إحكام التشريعات والقوانين بإصدار مواثيق أخلاقية في عديد من الدول تحظر على الموظف اتخاذ قرارات بشأن من الشؤون التي له فيها مصلحة خاصة حيث لا يسمح لموظف في دائرة الجمارك مثلاً أن يكون هو أو أي من ذويه صاحب شركة تخليص تتعامل مع دائرة الجمارك، ولا لموظف في قسم عطاءات أن يكون صاحب شركة تتعامل مع القسم الذي يعمل فيه، ولا لمسؤول في دائرة ترخيص السواقين أن يكون صاحب مدرسة تدريب للسواقين، ولا لمدير تعليم خاص مسؤول عن ترخيص المدارس الخاصة أن يكون صاحب مدرسة خاصة.

ومن البديهي أن ينطبق مثل هذا الحظر على القرارات المتصلة بترخيص مؤسسات التعليم العالي. فمن الشبهات أن يكون صاحب سلطة اتخاذ قرار

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٧/٣١.

بترخيص جامعة أو كلية أو اعتماد البرامج فيها يملك من قريب أو بعيد أسهماً في هذه الشركات حتى لو توافرت الأسس والشروط الموضوعية اللازمة لترخيص مثل تلك المؤسسات.

إن مثل تلك الشبهات تنعكس سلبياً حتماً على ثقة الرأي العام بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها، ولذلك فمن الضروري أن تراعى هذه الاسس من المعنيين بتنظيم شؤون التعليم العالي خاصة وأنهم معنيون أكثر من غيرهم بتحديد نماذج ومُثل عليا لسلوك أفراد المجتمع. والسؤال الرئيس الذي يشغل أو يجب أن يشغل بال المهتمين بنوعية التعليم العالي هو: هل يحتمل بلد بحجم الأردن ترخيص عشر جامعات وأكثر من عشرين كلية تعمل على أسس تجارية وتستطيع بنفس الوقت توفير متطلبات التعليم العالي بنوعية مقبولة والتي تتمثل بأعضاء هيئة تدريس أكفياء، ومكتبات، ومختبرات، ومبانٍ، وخدمات طلابية.

١-٧ المجتمع ومؤسسات التعليم العالي*

يعتبر المجتمع بمؤسساته العامة والخاصة وعموم أفراد المجتمع، المستفيدين أو المتضررين من كفاءة أو عدم كفاءة مؤسسات التعليم العالي. ذلك أنه ومن منظور شمولي فإنه لا يمكن لأية مؤسسة أن تنجح إلاّ إذا كان هناك رضى عن وطلباً على مخرجاتها.

إنّ على هذه المؤسسات العامة أن تقوم بدورها في توفير معلومات تتعلق في كمّ ونوع وسويّة مخرجات مؤسسات التعليم العالي من خريجين ودراسات واستشارات حتى ولو لم تقم هذه المؤسسات (التعليم العالي) نفسها بهذه المسؤولية التي هي في واقع الأمر من صلب واجباتها الاساسية إذا ما أرادت أن تتطور وتستمر بتأدية دور فعال في المجتمع. إن مثل هذه المعلومات إذا توافرت لمؤسسات التعليم العالي ستحتم عليها إعادة النظر باستمرار ببرامجها ودراساتها وأعداد المقبولين للدراسة فيها حتى تضمن قبول وتأييد مختلف فئات المجتمع لها، خاصة وأن هناك كثيرين من أفراد المجتمع يشعرون أنهم يساهمون بميزانيات هذه المؤسسات عن طريق ما يدفعونه من ضرائب ورسوم لا بد من تبريرها لهم وخاصة في عهد الديموقراطية التي تتيح المجال للأسئلة والإستسفارات عما تقوم به هذه المؤسسات ومدى فعاليته.

انني أدعو إلى تعاون مؤطّر ومُقنّن بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع على غرار ما يتم عقده من اتفاقيات تعاون بين بعض هذه المؤسسات ومؤسسات أخرى في دول العالم المختلفة، فالأقربون أولى بالمعروف وكذلك فالزبون (المجتمع) دائماً على حق.

إن شأن إقامة مثل هذه الجسور ضمان تعليم مفيد وتأمين زخم يؤدي للتطور والتقدم.

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٨/٨.

١-٨ الغش العلمي في بعض مؤسسات التعليم العالي*

موضوع هذه المقالة هو الغش العلمي الذي يقوم به «بعض» وأؤكد على كلمة «بعض»، المتعلمين وأصحاب الألقاب العلمية، وخرق هذا البعض لأبسط قيم البحث وأخلاقيات العلم والعلماء. وهو أمر يدخلنا جميعاً في أخلاقيات «السوق» التي يروّج لها في عصر النظام الأمريكي الجديد، ذلك أن هناك نفراً من أدعياء العلم وطلاب السمعة والشهرة، يطالبون وفقاً لذلك بمميزات مادية ومعنوية على حساب الأكثرية المخلصة والأمينة في هذا المجتمع.

وأستذكر هذا الموضوع اثر مشاهدة إحدى حلقات المسلسل اليومي الذي يبثه التلفزيون الأردني بعنوان «أهل الطريق» حيث تجد من هو قادر على أن يشتري جهود الآخرين وينسبها لنفسه ومن هو مستعد لبيع جهوده بثمن قليل أو كثير لأسباب متعددة. وقد يكون هذا الغش العلمي مكشوفاً ومباشراً بأن ينسب شخص ما لنفسه لقباً علمياً أو أدبياً زوراً وبهتاناً ويبقى يتمتع بامتيازات هذا الإنجاز حتى يتبين أمره. أما الشكل الآخر فهو أن يقاسم البعض غيره جهودهم بوضع اسمه الى جانب اسماؤهم دون أن يساهم فعلياً بهذا الجهد ولكنه يقنع الآخرين أو يضغط عليهم لقبول هذا الوضع بأشكال وأثمان متعددة فمنهم من يقبل أن يُسرق لضعف ثقته بنفسه أو لوهْمه أن إضافة الإسم الجديد الطارئ سيوفر فرصة أفضل لنشر الانتاج. ولا شك أن هذه الممارسات هي فساد علمي يسير في اتجاهين.

إن ما يشجع هذه الممارسات هو الافتقار لرادع كاف لها على المستوى الإداري أو القضائي الأمر الذي نأمل أن يحتاط له المشرع في قانون المطبوعات والنشر عندنا. إذ أن أقصى ما يتوقعه المحتالون على العلم إذا ما اكتشف أمرهم هو

* صحيفة شيحان، ١٩٩٢/٨/٢١.

وقف تمتعهم بالإمتيازات التي ترافق الألقاب التي سطوا عليها. ولذلك نرى هذا النفر الدخيل على العلم يتقن فن التحديق بالآخرين وكأنه يستنكر وجودهم لأنهم عرفوا ما حصل منهم، ومدعين أحياناً «البطولة» لأنهم كوفئوا على أفعالهم فأصبحوا من رجال المال والأعمال. نحن لا نحسد مثل هؤلاء أموالهم ولكننا «نغبطهم» على القدرة على تصوير الإنحراف بأنه مدعاة للكبرياء والتكبر وشهادة كفاءة لدخول مؤسسات مالية وعلمية بمسميات وظائف هم أول من يعرف أنها مناقضة لحقيقة ما يعلمون. وفي النهاية أقول إن هؤلاء بعض «أهل الطريق» من الذين لا يزدادون إلاّ ضلالاً على ضلالهم. ولله في خلقه شؤون.

٩-١ الفساد العلمي لا يقل خطراً عن الفساد المالي*

يتحمل الكتاب والمثقفون والمشتغلون بالبحث العلمي مسؤولية خاصة في تناول قضايا المجتمع وهو ما حث عليه جلالة الملك الحسين في خطابه في جامعة مؤته بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٨. وتكتسب هذه المهمة صفة الإلحاح في عهد ديمقراطي يعيشه هذا البلد الصغير بحجمه والكبير بثقله على المستويين الإقليمي والدولي بفضل القيادة الحكيمة الجريئة وصاحبة الرؤية والبصيرة. ومن هذا المنطلق أشير اليوم لأخلاقيات «بعض» العاملين في مؤسسات التعليم العالي ممن يدّعون صفة العلماء والباحثين ويطالبون المجتمع بميزات خاصة تتناسب مع مرتبة العلماء التي يقنعون بها أنفسهم زوراً. وقد ألحّت عليّ أحداث بعض المسلسلات التي يبثها الذي يبثه التلفزيون الأردني يومياً لتناول هذا الموضوع، فقد تعرضت إحدى حلقات المسلسلات لسرقة الأعمال العلمية التي يقوم بها البعض. ومن الواقع أقول أن هناك بعض ممارسات غش وتزوير علمي وبأشكال مختلفة لا تلقى الرادع المناسب، مما يزيد التوقع بأنها ستتكرر، وهو أمر لا نريده لمؤسساستنا التي نفاخر بها. فليس من غير المألوف أن نرى مثل تلك الممارسات يقوم بها، حتى بعض من يدرّسون أساليب وأخلاقيات البحث العلمي. وقد يكون ذلك مباشرة وبشكل مكشوف أو بشكل غير مباشر كقبول البعض على أنفسهم سرقة جهود غيرهم بمشاطرتهم أبحاثهم دون أن يكون لهم أية مساهمة. إن قبول البعض لأن يشاطرهم غيرهم جهودهم مجانياً مرده لأسباب لا مجال لذكرها هنا. وهذا فساد علمي ثنائي الإتجاه. إنّ المطلوب في رأيي من مؤسساتنا هو كشف هذه الممارسات وتسمية أصحابها حتى لا يأخذ البعض ذلك مأخذاً على كافة مؤسسات التعليم العالي، وكافة العاملين فيها

* صحيفة أخبار الأسبوع، ١٩٩٢/٨/٢١.

فيكون التعميم الذي لا يرحم وتتقوض الصورة الصافية لمؤسساتنا وبلدنا.

واسترجع هنا رسالة تسلمتها قبل حوالي عشر سنوات من صديق كان يعمل في الكويت تضمنت عدداً من جريدة يومية فيها تفاصيل غشّ علمي قام بها أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت حين ادعى أنه مؤلف لكتاب في الجغرافيا لم يكن في الواقع الأمر إلاّ ترجمة حرفية لكتاب لمؤلف أجنبي. وكان هذا الكتاب من جملة ما قدمه الشخص المعني للترقية العلمية. وقد تضمنت تلك الصحيفة تفاصيلاً بالصور والوثائق لكامل القصة.

إن ما أنبّه إليه هنا هو أن الفساد العلمي وبعض أطرافه قد يكون أحد أسس الفساد الإداري والمالي إن وجدا. إن الغش العلمي يمثل أحد الكبائر ويحتاج لرقابة مشددة للقضاء عليه. فالتغاضي عنه قد يجعل أبطاله رجال أعمال ورجال أموال وقد يرى بعض العاملين أنه الطريق الأقصر بل حتى الأصح للجاه والمال في عصر أخلاقيات النظام الأمريكي الجديد.

١٠-١ عشق الجامعة الأردنية*

أتناول وبمناسبة قرب بداية العام الدراسي الجديد ما أسميه ظاهرة عشق الجامعة الأردنية بعد أن مضى على تشرفي بأن أكون في حماها مدة هي خمسة وعشرين عاماً بالتمام والكمال. كنت في أربع سنوات منها تلميذاً وخلال السنوات الأخرى، عاملاً في حقل التدريس والبحث. إن ظاهرة عشق الجامعة الأردنية كانت تترسخ في ذهني ووجداني على مدى الأيام والسنين، ولم أتصور يوماً أن أغيب عنها للعمل في مكان أخر غيرها. فعندما قضيت إجازة تفرغي العلمي الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية كنت أعد الأيام والعدة للعودة للجامعة الأردنية لأكون في حرمها وفي حماها، واليوم أكتب هذه الخاطرة بعد استئذاني منها لقضاء إجازة لمدة عام دراسي للعمل في موقع جامعي أخر عزيز في بلدنا بجوار جامعتنا الأردنية لأسجل ظاهرة عشق هذه الجامعة الأم الأولى في العمر وفي العطاء وفي التميّز ليس عند مقارنتها بغيرها بل لذاتيتها ولما تتركه على وجدان العاملين فيها.

إن الجامعة الأردنية بحرمها ومناهجها واستقلاليتها وإخلاص العاملين فيها كانت قادرة دوماً على أن تأسر قلوب العاملين فيها وعلى أن تجعل من نفسها الاسم الأخير لكل منهم، فهي المنبر العلمي والوطني الأول الذي كان كما أرادت له القيادة الهاشمية موقع التميّز عربياً ولا أغالي إن قلت عالمياً. أقول ذلك وفي ذهني استعصاء معظم العاملين فيها على إغراءات المؤسسات المنافسة لها وقدرتهم على مقاومة كل عروض للعمل خارج حرمها بأضعاف رواتبهم ودونما اغتراب، فالجامعات الوطنية الخاصة في بلدنا ومع الحرص الشديد على عدم تهميش دورها لم تحصل على اعتماد وزارة التعليم العالي لها إلاّ من خلال التعريف بأعضاء هيئات

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٩/٤.

تدريس من الجامعة الأردنية (وغيرها) جلّهم ممن يقضون فيها إجازات سنوية والذين لا أشك في قدرة معظمهم على مقاومة أية إغراءات مادية تجعلهم يضحون بمزايا العمل في جامعتهم الأردنية.

وإنني ومن خلال هذا الإحساس الصادق والغامر بالوفاء والإمتنان لجامعتنا الأردنية الأم أتمنى على الأخوة المسؤولين فيها دراسة كل ما من شأنه دعم هذا الشعور بالإنتماء وهي أمور في معظمها إن لم تكن كلها معنوية وليست مادية. ذلك أن الذين ما يزالون يتمسكون بالعمل في جامعتنا الأولى خاصة وفي غيرها من الجامعات الرسمية الأخرى عموماً رغم فرص العمل البديلة والمغرية في الداخل والخارج هم ممن استثمروا في الجانب المعنوي وليسوا من الذين تقرر لهم الآلات الحاسبة أي مواقع العمل أكثر ربحاً مادياً لهم، ولا أريد أن أفصّل أو أسهب فيما أقصده بالأمور المعنوية، فالمعنيون بالموضوع هم من الزملاء الأساتذة واللبيب من الإشارة يفهم، وهم حتماً كذلك. وكل عام جامعي والجميع بخير.

١-١١ بعض همومنا الوطنية: الجامعات*

يجب أن لا يكون اهتمامنا بالشؤون العربية والعالمية على أهميته على حساب الاهتمام بالشؤون المحلية فإذا كانت دولة مثل أمريكا تكتشف أن الشؤون المحلية أولى بالاهتمام فنحن أولى بإعطاء إهتمام للشؤون المحلية موازٍ للاهتمام بالشؤون الأخرى. وقبل أيام جمعتني جلسة بعديد من العاملين في الجهاز الحكومي والجامعات، والمؤسسات ذات الصيغة المختلطة. فكان الحديث عن البطالة وتفاقمها، وعن ترهّل الجهاز الإداري وعن تقلص دور الجامعات الإيجابي في المجتمع، وسأتناول في مقالة اليوم هموم الجامعات ومن ثم الهموم المحلية الأخرى.

يفترض أن تكون الجامعات جزر التميّز في المجتمع وخاصة في بلدان العالم النامي حيث يكتسب دورها أهمية أكبر، وقد أنشئت الجامعات في بلدنا بهدف التركيز على النوعية وليس على الكمّ، ولذلك فعندما أنشئت الجامعة الأردنية سنة ١٩٦٢ في موقع متميز (وبمساحة مثالية تسمح لها بالتوسع مما يجعلها تربة مثالية للبحث والتدريس) كان قد خُطط لها ابتداء أن تستوعب في أقصى حالاتها (٦٠٠٠) طالب وطالبة في مختلف المجالات، بحيث يكون خريجوها عملة نادرة تنتظرهم المواقع في مجالات العمل المختلفة. ورغم التساؤلات التي تثار عن هذه النوعية فإنه يمكن الجزم بأن خريج الجامعة الأردنية كان حتى أواخر السبعينات ككعكة العيد يتنافس على استقطابه المهتمون في الداخل والخارج. وكذلك فقد كانت الأبواب مفتوحة في الجامعات العربية والأجنبية لمن يرغب من خريجي الجامعة في مواصلة الدراسة العليا فيها نظراً للثقة الملموسة بخريجيها.

أما الآن وبفعل عدة عوامل فإن الجامعات الأردنية عموماً أصبحت تواجه مأزقاً

* صحيفة الشعب، ١٩٩٢/١٢/٣.

حقيقياً يجعل لبعض التساؤلات عن النوعية في الخريجين والباحثين مبرراً كبيراً أجتهد اليوم لأفسر بعض الأسباب التي أدت وتؤدي الى اختلاف نوعية مخرجات التعليم العالي عما هو مرغوب، ومنها:

• تآكل استقلالية الجامعات. وأول مظاهر هذا التآكل هو إفلات قرار عدد الطلبة الذي يمكن قبولهم من يد رؤساء الجامعات. فقد زادت الطاقة الاستيعابية للجامعة الأردنية مثلاً من (٦٠٠٠) طالب إلى واحد وعشرين ألف طالب أو يزيد. هل من الممكن أن لا تتأثر النوعية سلبياً بتزايد عدد الطلبة إلى هذا الحد دون أن يصاحب ذلك لا زيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس ولا في المختبرات، ولا في الكتب والمراجع.. الخ؟.

أم عن موارد الجامعات فأظن أنها أيضاً لا تكاد تفي بأدنى المتطلبات وهي «أجور» المحاضرين المتفرغين وغير المتفرغين وهو أمر لا يترك لهذه الجامعات فرص تشجيع البحث العلمي والربط بين حاجات المجتمع ومخرجات التعليم الذاتي.

• تزايد الاستثناءات في قبول الطلبة. فلم تعد الجامعات تملك قرار تطبيق الأسس الموضوعية للقبول على الجميع وتوالت الاستثناءات في القبول بحيث يجادل البعض أن المقاعد الجامعية الخاضعة للتنافس لا تكاد تصل الى ٥٠٪ من العدد الإجمالي للمقبولين.

• أما العامل الآخر فهو تزايد عدد الجامعات الخاصة والتي لم تطور وللأسف مجالات تخصص جديدة لم تدخلها الجامعات الرسمية ويحتاجها المجتمع بل جاءت من منطلق ملء الفراغ لقبول أفواج جديدة من الطلبة في نفس المجالات التي تتوفر في الجامعات الرسمية ومن منطلق أن الأقربين أولى بالمعروف من الجامعات الأجنبية.

وتقتضي الأمانة والحرص أن أشير إلى ما يتحمله الجهاز التدريسي في الجامعات

من مسؤولية حول الوضع الذي وصل إليه التعليم الجامعي وهو ليس على ما نتمنى. إذ أن هناك ضعفاً في مستوى بعض أعضاء هيئة التدريس، مما ينعكس وانعكس سلبياً على العملية التربوية. ولا ينعكس هذا الضعف على مستوى التحصيل للطلبة، بل يمتمد ليتمثل في تعسف بعض أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الطلبة، وفي ضعف إن لم نقل سوء الإرشاد، بل وفي إضطهاد نفرٍ قليل من المدرسين لكثير من الطلبة ولأسباب غير موضوعية مختلفة. بل إن أطرف وأكثر ما آلمني في هذا السياق هو تعليق عددٍ من طلبة كليات التربية من مستوى البكالوريوس والماجستير في بعض الجامعات الأردنية بعد أن أنهوا دراسة مساقٍ في مجال الإدارة العامة، إذ كان تعليقهم لقد درسنا تربية عند بعض الذين لا يعرفون أي نوع من التربية!! إن هذا قول لو كان صحيحاً يعكس الألم والمدى الذي يمكن أن يصل إليه وضع يُساء فيه للعلم ويصبح الساعون عليه ضحايا مضطهدين!!.

• أما جهود وزارة التعليم العالي المشكورة فقد جاءت لتقنن أسس اعتماد وترخيص الجامعات وركزت على النواحي الفنية ولم يشمل دورها تحديد مجالات التخصص اللازمة للمجتمع.

إن خلاصة ما أود قوله هنا أن هناك حاجة لإعادة الاستقلال الإداري للجامعات الحكومية ومطالبتها بنوعية مميزة من خريجين وباحثين وعدم تقييد الجامعات الخاصة بقيود تزيد على ما ينطبق على الجامعات الحكومية بل مطالبتها بالتركيز على مجالات وتخصصات جديدة غير موجودة وللحديث بقية.

١-١٢ مطلوب درء الشبهات عن التعليم العالي*

يدعي المتعلمون تعليماً عالياً في معظم بلاد الدنيا والأردن جزء من هذا العالم أنهم الأعرف بأصول الإدارة والعدالة والأكثر غيرة وحرصاً على تطبيقها، وذلك بحكم اطلاعهم المفترض على التجارب العالمية الموضوعية، والأثر الإيجابي لاتباعها وعلى كل الأصعدة. ويجب التنويه إلى أنه ومع تزايد الضغوطات وبالتالي تأثيرات أصحاب المصالح المختلفة على متخذي القرارات وراسمي السياسات. فقد تم الاهتمام وفي كثير من الدول بوضع لائحة لأخلاقيات المهن (Code Of Ethics) تنظم ما يجب على كل من هم في مراكز اتخاذ القرارات تجنب القيام به، تحاشياً لوقوعهم، دونما قصد أو وعي منهم، بالشبهات، والتي رغم أنها قد لا تكون بتعريف القانون جرماً – إلاّ أنها تشكل بالمفهوم الاجتماعي وبمفهوم عامة الناس تطاولاً على المصلحة العامة، واستغلالاً للوظيفة العامة للحصول على مكاسب خاصة، وتمثل نوعاً من الشبهات التي يجدر بكل من قَبِل أو يَقْبل العمل في العمل العام أن يتحاشى الوقوع فيها.

إن ما يدعو لتناول هذا الموضوع هو ما نسمعه، إن كان حقاً، عن أن كثيراً من الجامعات الخاصة والمعاهد الجامعية المتوسطة تدفع بدلات شهرية سخية جداً لأشخاص رسميين وفي مراكز اتخاذ القرار حالياً أو سابقاً. ويتقاضى هؤلاء المتنفذون وفق الروايات، هذه المبالغ تحت أسماء «مستشارون» رغم أنهم لا يُشيرون ولا يستشارون. إن مثل هذا الوضع يجعل الثقة بمؤسسات التعليم العالي تلك، محل شك وتساؤل، إذ أنه لا أجر إلاّ للعمل وخاصة في عُرف مَنْ من هم الأعرف بالأصول، وأصحاب السجل الطويل في العمل العام.

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٣/٧/١٢.

إنني أطمح الى أن يفتح مجلس التعليم العالي العيون على هذه الممارسات «المزعومة» لتجنب هذا النفر من الناس، وبالتالي مؤسسات التعليم العالي الخاص اللغط، ولتتبين حقيقة ما إذا كان هناك علاقة بين قرارات إعتماد هذه الجامعات والمعاهد المتوسطة وبرامجها، وبين توقيت الصفة التوظيفية لهؤلاء ورفع البرامج لهم من أجل الاعتماد سواء كان ذلك في الماضي أو في الحاضر. وقد يكون من المناسب الإهتمام بأن تكون عضوية التعليم العالي من أصحاب الخبرات والنفوذ العلمي وليس النفوذ السياسي التأثيري. وقد يكون مناسباً أيضاً أن يحظر هذا المجلس على الجامعات والمعاهد المتوسطة الخاصة بأن تمارس ما يسميه البعض «بوجه حق أو بغير حق» شراء النفوذ.

١-١٣ الجامعات الخاصة والمدارس الخاصة*

يستعد حوالي نصف سكان الأردن هذه الأيام للانتظام في المدارس، أو للإستعداد للتسجيل في الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع. وأكثر ما يلفت الانتباه في هذا المقام ظاهرتان، الأولى هي الاقبال الطوعي المتزايد على المدارس الخاصة حيث يصطف أولياء أمور التلاميذ في طوابير لدفع الأقساط المدرسية مقدماً رغم الشكاوى المتعددة من الغلاء وقسوة الظروف الاقتصادية، أما الظاهرة الثانية الموازية فهي الانتظار من الجامعات الخاصة ومن معظم خريجي الثانوية العامة لظهور قائمة القبول الموحد في الجامعات الرسمية قبل التسجيل في الجامعات الخاصة، حيث يحرص الطلبة وأولياء أمورهم على دخول هذه الجامعات الرسمية وعدم طرق أبواب الجامعات الخاصة إلاّ مضطرين ومترددين. ورغم الفارق في الرسوم الجامعية والذي قد يصل الى خمسة أضعاف الرسوم التي تتقاضاها الجامعات الرسمية إلاّ أن هذا ليس هو السبب الوحيد وذلك بدليل الزحام على دخول المدارس الخاصة التي تتقاضى رسوماً عالية بالمقارنة مع مجانية التعليم في المدارس الحكومية.

إن هذا الوضع يضع تحدياً كبيراً على الجامعات الأهلية وكليات المجتمع الخاصة يحتم عليها بذل جهود مضنية لكسب ثقة الجمهور وذلك بتوفير خدمات تعليمية متميزة والتأكيد على نوعية تعليم تساوي أو تفوق التعليم الموجود في الجامعات والمعاهد الرسمية مما يبرر الزيادة في الرسوم التي تتقاضاها، رغم أنه من الضروري التذكير بان جزءاً من هذه الزيادة في الرسوم يفسرها عدم تمتع هذه المؤسسات بنفس المزايا والدعم الذي توفره الحكومة للجامعات الرسمية كالإعفاءات من الرسوم الجمركية وغير ذلك من تسهيلات.

* صحيفة الرأي، ١٩٩٣/٨/٢٥.

إن المطلوب من الجامعات والكليات الخاصة أن تسلك طريق الإبداع فتختار نهج التكامل والتآزر لتكون جامعات وكليات أقل عدداً وتتقاسم مجالات الاختصاص ليمكن لكل منها أن يتميز بتخصص معين تقره باقي الجامعات الأهلية الزميلة جميعاً مما يجعلها تتقاسم المساهمة.في الثروة الوطنية وتؤدي دورها الفاعل في المجتمع. إننا حتماً بحاجة الى جامعات خاصة ولكننا لسنا بحاجة لعشرين جامعة خاصة. فما أظن ضعف الأمة العربية إلاّ لكثرة دولها؟!. وهو نفس سبب ضعف حالي أو مستقبلي في المدى المنظور للجامعات الخاصة.

١-١٤ جامعاتنا والمسيرة الديمقراطية؟!*

يسجل الشكر لمركز الأردن الجديد للدراسات والقائمين عليه للجهود الطيبة في التعامل العلمي مع قضايا الوطن، فقد عقد هذا المركز أخيراً مؤتمراً علمياً عالج فيه أداء مختلف المؤسسات في الأردن بعد الانفراج السياسي عام ١٩٨٩. ورغم أن أحد أوراق المؤتمر كان حول أداء المؤسسات الثقافية، إلاّ أن الجامعات وأداءها لم يكن مشمولاً بالورقة. ومن هنا فإنني ومن موقع الحرص على هذه الجامعات التي أنا عضو في أكبرها وأعرقها، أدلي اليوم برأيي في هذا المجال وضمن هذا الحيز المحدود.

وبداية أقول أن رياح الديموقراطية وصلت كل شيء في الأردن إلاّ نمط إدارة الجامعات، وهذا ما قد يفسر غياب الجامعات الرسمية عن المؤتمر الذي إزدحم بمعظم الشخصيات المتنورة في هذا البلد. وكان سيكون من المحرج لبعض هذه الجامعات أن تقدم كشفاً بإنجازاتها لمواكبة العصر الديموقراطي أسوة بالقطاعات الأخرى التي كان عند كل منها ما تقوله في هذا الصدد. فرغم أن الجامعات والمعاهد العليا في معظم دول العالم هي مصدر الافكار الجديدة والنظريات الكفيلة بتطوير المجتمع، إلاّ أن معظم جامعاتنا لم تلعب في رأيي هذا الدور بشكل كاف. فرغم أن الانتخابات وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر ومناقشة وتفسير القرارات التي يتم اتخاذها، أصبحت مطالب من كل قطاعات المجتمع على أصحاب القرار، إلاّ أن الجامعات على ما يبدو لا ترى في الغالب أنها معنية بهكذا قضايا. إذ أن أسس إنتقاء القيادات الإدارية فيها أشبه ما تكون بالطلاسم، كما أن اتخاذ وتطبيق بعض القرارات فيها لا يخلو من الانتقائية والمزاجية وهذا ما أكده وزير تعليم عال ورئيس

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/٦/١٨.

جامعة رسمية سابق في أحد الندوات العلمية التي عقدت حديثاً في كلية مجتمع القدس. إذ ذكر أن القرارات وأسس التصويت عليها ونهج المناقشات على أعلى المستويات في بعض الجامعات كان يقوم على أساس الاستفسار المسبق عن مزاج مدير الجامعة (الذي لا يزال يسمى رئيس الجامعة) أو الإنتظار لمعرفة رأيه في بداية أو نهاية جلسات المجالس المتعددة الأسماء والمستويات حتى يكون التصويت والنقاش بالاتجاه الذي يريده الرئيس.

وحقيقة لم نسمع خلال ثلاثة عقود في مسيرة جامعاتنا الرسمية أن إختلفت اجتهادات المسؤولين فيها حول رأي معين. أو أن اقترن اسم مسؤول فيها غير رؤسائها بفكرة أو رأي أو مشروع. وقد يعود السبب لذلك أن فهم بعض هذه الإدارات للرأي الآخر هو نوع من المعاكسات التي يترتب على أصحابها تسديد فواتيرها عاجلاً أو آجلاً وهو أمر يتجنبه كثيرون.

إن الخشية من تخلف جامعاتنا عن ركب الديموقراطية بدل أن تكون صاحبة القيادة والريادة هو أن يتساءل مجتمعنا الديمقراطي وكما دلت أوراق المؤتمر المذكور عن ريادة جامعاتنا الرسمية وقدرتها على قيادة المجتمع ومبررات الموارد المخصصة لها. إنني آمل أن لا تصنف هذه المقالة الصريحة بأنها من صنوف الشغب وتسجل فاتورة على كاتبها الذي سدد حتى الآن فاتورتين فالأولى بالأستاذ الجامعي أياً كان موقعه أن يكون صاحب الرأي الحر، فإن لم يكن هو كذلك فمن هو الذي يكون؟!.

١ – ١٥ الإدارة والتعليم العالي*

ينعقد في الأردن مؤتمرات وندوات عدة على مختلف المستويات ولمناقشة مختلف الشؤون، ولكن ملف التعليم العالي في الأردن لم يلْقَ الاهتمام الكافي على الرغم من الأهمية البالغة لهذا القطاع سواء في مدخلاته أو مخرجاته، وإذا أتيح لي مجال المساهمة في ذلك فسأكون سعيداً. ولكن وريثما تتاح لي الفرصة أشير اليوم إلى موضوع الإدارة في التعليم العالي وتحديداً إدارة الجامعات. وابتداءً أقول: إن النظرة للموارد البشرية في المؤسسة باعتبارها حجر الزاوية في بناء الوطن هي من أبجديات الإدارة السليمة، وعلى ذلك كانت تأكيدات صاحب الجلالة وولي العهد بأن الإنسان العامل هو أغلى ما نملك، ولكن المشكلة التي قد تكون فريدة في بلدنا هي أن أحلام القيادة وتوجيهاتها، أرحب وتفوق تطلعات كثير من المسؤولين المعنيين بالتنفيذ.

ومن المعروف أن المؤسسات التعليمية وبخاصة مؤسسات التعليم العالي هي مخزن الكفاءات البشرية الأكثر تأهيلاً وإعداداً. من هنا فإن نظرة الإدارات فيها للموارد البشرية يجب أن تنطلق من إدراك هذه الحقيقة، ولكن ليس سراً أن مجتمعاتنا العربية كانت في زمن ندرة الشهادات العليا أو قلتها أقل مصائب ومشاكل مما نراه الآن وأكثر تفاعلاً مع قضاياها خلافاً للوضع السائد في زمن الشهادات الكثيرة التي تم الحصول عليها من كل أصقاع الدنيا، مما يثير السؤال التالي: هل التعليم العالي ضار إلى هذا الحد؟

إن الجزْم بالإجابة على هذا السؤال إيجاباً معناه نفي حقيقة أساسية مفادها أن التعليم لا يمكن أن يكون ضاراً، بل في أسوأ أحواله يكون حيادياً! تتساوى إيجابياته

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/٧/٣.

مع سلبياته فلماذا إذن نرى الذي نرى من أحوالنا وفي عهد تطور التعليم العالي؟

إنني وكمتخصص في الإدارة ومن منطلق الخبرة في الحياة العملية أشعر أن المشكلة التي نعاني منها هي مشكلة إدارية تتمثل في المناخات التنظيمية التي تعمل فيها الطاقات المؤهلة، فكثيراً ما تتم ممارسات عن وعي أو دون وعي، تؤدي الى تطفيش الكفاءات أو في أحسن الأحوال، تولد شعوراً لديها بأن ضريبة الكفاءة ثقيلة، وأن الصمت هو طريق السلامة، بل ليس غريباً أن يجد البعض خبرات تدل على صلة بين عدم الكفاءة وفرص الاستمرار والترقّي في العمل.

إن المطلوب من إدارات الجامعات أن تكون بحكم مؤهلات القائمين عليها وخبراتهم الطويلة مدرسة لاستقطاب الكفاءات وليس إلى إبعادها.

١-١٦ من منطلق عشق الجامعة الأردنية*

تداعت ردود الفعل على مقالتي المنشورة يوم السبت الموافق ١٩٩٤/٦/١٨ حول جامعاتنا الأردنية وعلى أكثر من صعيد: من هنا فإنني «وليس من منطلق التراجع» أريد أن أبيّن أن مبعث تلك المقالة هو الحرص والغيرة على هذه الجامعات حتى تكون بمستوى طموح قيادتنا. فكما أن أردن الحسين هو محط الرحال للأحرار وطلاب الأفضل في كل المجالات، فإنني أريد لجامعاتنا أن تبقى بلد طلاب العلم من الداخل والخارج. وهذا لا يتأتى في رأيي إلاّ بالتنبيه للأمور التي تحتاج الى مراجعة. وهو أمر ضروري لأي مؤسسة تحرص على التقدم والتطور. وقد كتبت قبل حوالي سنتين «١٩٩٢/٩/٤» وفي هذه الصحيفة مقالة بعنوان «عشق الجامعة الأردنية» نقلت فيها ما يلازمني من مشاعر الامتنان والاحساس الصادق والغامر بالوفاء لأم الجامعات التي كانت قادرة على أسر قلوب وعقول العاملين فيها وجعلت اسمها الاسم الأخير لكل منهم. إنني أريد لهذه المؤسسة الأم أن تبقى مطمح القادرين والأكفياء وهو أمر يعتمد بدرجة ما على الممارسات الإدارية التي يفهم العاملون دواعيها ومبرراتها وإلاّ أصبحت مهمة مؤازرة الجامعة ودعمها من المجتمع الداخلي والخارجي مهمة صعبة وخاصة في هذه الظروف التي تشح فيها الموارد ويلزم فيها دعم الجامعات. فأي مؤسسة لا تكسب العاملين فيها، لا يمكنها أن تعتمد عليهم ليكونوا دعاتها، ففاقد الشيء لا يعطيه. إن هناك أحياناً ممارسات يظن بعض المسؤولين في بعض هذه الجامعات أن التشريعات التي تنظم العمل في هذه الجامعات تسمح لهم بالتعامل معها وفق ما يشاؤون فيما يتعلق بحقوق العاملين منحاً أو حجباً وكأنها ممتلكات شخصية لصاحب القرار وهو مفهوم تجاوزه الزمن.

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/٧/١١.

فالوظيفة في أردن القائد ليست منصباً يحتل وإنما هي دور يؤدى. ولا يليق بمن يستمع للحسين وهو يخاطب الناس بعبارة «يا سيدي» إلاّ أن يتأدب ويقتدي أسلوب وأدب الحسين. إنني أسعى الى ممارسات إدارية يرى فيها كل العاملين في الجامعات، أن هذه الجامعات هي مدرسة للمؤسسية والموضوعية، ولا خير فينا إلاّ إذا اجتهدنا في الإصلاح. وفي النهاية فللجامعة الأردنية يبقي وفائي الدائم.

١-١٧ الجامعات الخاصة بين هاجس الضمير الاكاديمي وهيمنة رأس المال الخاص*

لا يستطيع أحد أن ينكر الدور المهم الذي تؤديه الجامعات الأهلية الخاصة في المجتمع من مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فهي مؤسسات وطنية توفر فرص العمل والتعليم لعدد كبير من المواطنين، ولا يمكن تحميل هذه الجامعات وحدها مسؤولية بطالة الخريجين وهو أمر سيكتشفه خريجوها والذين يتوهّمون أن البطالة قاصرة على خريجي كليات المجتمع.

ويفسر بعض القائمين والقيّمين على الجامعات الخاصة أن الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس التعليم العالي على هذه الجامعات، دون زميلاتها من الجامعات الرسمية، من منطلق الحرص على مستوى التعليم الجامعي بأنه نوع من التضييق أو التعجيز لأن هذه الجامعات في رأيهم ورغم أنها لا تتمتع بنفس الإمتيازات الممنوحة للجامعات الرسمية فإنه يُطلب منها أكثر مما يطلب من الجامعات الرسمية.

ولتبسيط الأمور أقول أننا نقدر للحكومة ومجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي الجهود المبذولة لرفع سويّة التعليم العالي لأن الدوافع حتماً طيبة وتهدف الى المصلحة العامة، ولكن من المناسب أن نشير الى المعضلة الاساسية التي تواجه هذه الجامعات، والتي قد تبرر هذا التشدد الرسمي إن كان صحيحاً فمن المعروف إن رؤساء الجامعات الخاصة هم بحكم القانون من الحاصلين على رتبة الأستاذية، ومعظمهم إن لم يكن جميعهم جاؤوا من الجامعات الحكومية على سبيل الإعارة أو الإجازة أو الإستقالة. إن ذلك يشكل ولو نظرياً ضمانة لأن يحرص هؤلاء الاساتذة على إرساء التقاليد والأعراف الجامعية، وعلى إعطاء الأولوية الكبيرة لنوعية التعليم

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/٧/٣١.

الجامعي والحرص على توفير مستلزماته المادية والبشرية، ولكن المعضلة فيما أرى ويرى كثيرون هي في عدم وجود الضوابط القانونية الكافية التي تحول دون هيمنة رأس المال وأصحابه على الإدارة الجامعية. فمن المعروف أن كثيراً من هذه الجامعات الأهلية الخاصة شركات يتمتع فيها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة (هيئة المديرين) بسلطات وصلاحيات تجعل رئيس الجامعة أحياناً أسيراً أو مطيعاً تماماً لرأس المال وأهدافه التي لا تلتقي دائماً مع المصلحة العامة، إن المأمول من المعنيين هو التوفيق بين صوت الإدارات الجامعية الأكاديمية وبين سلطة رأس المال.

١-١٨ في أخلاقيات التعليم العالي*

استمد القدرة على الإستمرار في الكتابة بمختلف الأمور من التجاوب الكبير الذي أجده دائماً من المعنيين بالقطاع الذي أتناوله وقد كان لمقالاتي حول الجامعات، والتعليم العالي أصداء واسعة من شمال الوطن الى جنوبه، ومن الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، على حد سواء، وأعود اليوم لأقول أنه ومع التأكيد على أهمية استقلال الجامعات إلاّ أن هناك ممارسات في مجال التعليم العالي لا بُدّ من الإنتباه اليها والتنبيه منها، فقد أشرت في مقالات عدة سابقة أنه يلزم ونحن في موسم الحديث عن التطوير الإداري الإلتزام بأخلاقيات المهنة لدرء الشبهات عن التعليم العالي. ومن مثل ذلك أن لا يكون أصحاب قرار ترخيص الجامعات مثلاً ذوي مصلحة أو اسهم في الجامعة محل الترخيص لأنهم بشر وقد تأخذ المصالح الخاصة لهم الأولوية على المصالح العامة التي من المفروض أن تحقيقها هو مبرر شروط الترخيص والواجب مراعاتها.

أما على مستوى آليات العمل في الجامعات ذاتها فلا بد لها هي الأخرى أن تكون بعيدة عن الشبهات وملتزمة بنفس القاعدة، فعلى مستوى الترقيات في الجامعات، علمت أن «بعض» الجامعات الخاصة تسرّعت بوعي أو دون وعي بتشكيل لجان للترقية وعهدت برئاسة هذه اللجان إلى أشخاص معنيين بالتقدم للترقية ليقوموا بوضع قواعد وأسس التقدم للترقية والترقي وفق القواعد التي حدودها. إن هذه الممارسات تضعف مصداقية الإجراءات حتى لو كان المعنيون بالترقية مستحقين لها، وقد سبق لوزير التعليم العالي السابق (الدكتور سعيد التل) أن أكد شفوياً وكتابياً في إجتماع خاص برؤساء الجامعات الخاصة على ضرورة

---

* صحيفة الرأي، ٢/١٠/١٩٩٤.

التريث في إجراءات الترقية ريثما يصدر مجلس التعليم العالي تعليماته بهذا الخصوص. وقد أعاد معالي وزير التعليم العالي التأكيد على ضرورة التريث في اجراءات الترقية. ولكن وعلى ما يبدو فإن هناك ممارسات في بعض الجامعات تخالف هذه التعليمات، كما يحصل أحياناً في تجاوز تعليمات مجلس التعليم العالي سواء فيما يتعلق بأعداد الطلبة المقبولين أو الحدود الدنيا للمعدلات المقبولة. إن المطلوب من الجامعات أن تلتزم أكثر بأخلاقيات المهنة حتى لا يكون هناك ثغرات تبرر تشدداً يربك هذه الجامعات وهو أمر لا نريده ولكنه وفي غياب الالتزام قد يصبح مطلباً نلّح عليه. إن درء الشبهات عن التعليم العالي أمر ضروري حتى نحافظ على المصداقية الضرورية له ولا يكون هناك مجال للتشكيك بهذا القطاع الذي أصبح جزءاً من رأسمالنا الوطني الذي نحرص عليه ونقدر رسالته.

١-١٩ جامعاتنا والتطوير الإداري*

تُعد الجامعات والمعاهد العلمية العليا وفي كافة أنحاء العالم مراكزاً للتنوير والتطوير وآليات لإرساء تقاليد إتباع المنهجية العلمية، واحترام شروط التأهيل والاختصاص كأساس رئيسي لشغل الأدوار الوظيفية في مختلف مجالات الحياة. وعلى مستوى وطننا العزيز فإن المأمول في جامعاتنا الرسمية أن تبقى محط آمالنا وتكون عند حسن ظن قيادتنا بها من خلال احترامها لشروط التخصص العلمي لشغل الأدوار الرئيسية فيها حتى تكون إدارتها قدوة للمؤسسات الأخرى.

ومن منطلق الحرص والرغبة في إحداث التطوير الإداري في كافة المجالات وهو الأمر الذي تحث عليه قيادتنا، وكأستاذ متخصص في الإدارة أتساءل: هل يمكن لاستاذ في الإدارة أن يكون خبيراً في العلوم الصيدلانية، أو الطبية والجراحية، أو الهندسية أو الزراعية من مجرد مجالسته لأصحاب الاختصاص في هذه الحقول العلمية، أو لمجرد أنه يهوى أو يرغب في التجريب، أو لأن صاحب القرار يتوسم فيه نباهة وحب استطلاع في هذ المجالات؟! إنني أجزم أن الجواب العلمي على هذا السؤال هو قطعاً بالنفي.

ومن هنا ووفق المنطق نفسه، فإنه من المستغرب في وقت يعج به بلدنا بالمتخصصين في كافة المجالات وتعلو فيه وتيرة التأكيد على التطوير والتحديث أن تبقى المؤهلات الرئيسة «للإداريين» في أرقى مؤسساتنا هي هواية الإدارة أو هوى صاحب القرار بغض النظر عما إذا كان شاغل الوظيفة مختصاً بالإدارة أو لا، وكأن الإدارة فهلوة، يكتسبها الهاوي، أو القريب من صاحب

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/١٠/٨.

القرار، وكأننا بحاجة الى إقناع صاحب القرار بأن الإدارة علم له قواعده وأصوله.

وقد يرى البعض أن التأهيل الإداري أمر غير مرهون بالجلوس على مقاعد الدراسة وأنه يمكن اكتسابه من خلال تقلد «المناصب» ولكن هذا معناه أن نركن إلى أسلوب التجربة والخطأ في زمن لا مجال فيه للوقت والإنتظار لهكذا تمرين، لأن البدائل الأنسب موجودة. إنني كمراقب ومتتبع لتوجيهات سيد البلاد وسمو ولي عهده وهي توجيهات تضع النقاط على الحروف في التأكيد على ضرورة تبني الآليات العلمية للتطوير والتحديث – وأنه لا بقاء في هذا العالم إلاّ للأكفأ – لا أملك إلاّ أن أتساءل لماذا لا يصدع المعنيون بهذه التوجيهات لها؟، ولماذا لا نلمس ترجمة لهذه المقولة على أرض الواقع؟!.

إننا نتطلع الى يوم تكون فيه جامعاتنا التي يتزاحم الناس عليها ليظفروا بمقعد دراسي فيها ملتزمة أكثر بقواعد علم الإدارة الذي تدرسه، وإلى يوم نرى أنها تضع فيه الشخص المناسب في المكان المناسب وللحديث صلة.

٢٠-١ المسيرات الطلابية في الجامعة الأردنية*

كانت جامعتنا الأردنية أُم الجامعات، وأتمنى أن تبقى مثار اعتزاز طلبتها وأساتذتها الذين يتشرفون بالانتماء لها أينما حلّو وحيثما ارتحلوا. ولكنه يبدو أن مخاوف حقيقية من ضعف ثقة طلابها والعاملين فيها أصبحت تتزايد وللأسف، وذلك بسبب عدة عوامل تتصل: بنمط الإدارة، وأسلوب اتخاذ القرارات، وأسلوب الإتصالات، وأنماط الحوار المتبعة فيها سواء كان ذلك بقصد أو دونما قصد، والنتيجة في الحالتين واحدة. ويستدعي هذا الحديث ما نتابعه من أخبار المسيرات الطلابية، ونوايا تعليق الدراسة في الجامعة، وهو أمر غير مسبوق لا على هذه الصورة ولا لهذه الاسباب في حدود ما أعلم وأنا ابن الجامعة منذ ثلاثين عاماً.

إن هذا المناخ الذي لا يخدم الطالب ولا المدرس جدير بأن يتنبه له كل الغيورين من مسؤولين رسميين وتربويين وولاة أمور ويبدو ذلك ضرورياً في ظل «تخوف» كثير من العاملين في الجامعة وممن يعرفون شؤونها عن كثب من الإشارة وبهدف الاصلاح الى أي خلل فيها خوفاً على لقمة عيشهم وتعثر حصولهم على حقوقهم. من هنا يبدو من الواجب علينا أن نسجل الشكر لأصحاب الأقلام من الشخصيات العامة الذين يستشعرون ولو عن بُعد مشاكل الجامعات ويكتبون عنها بكل لباقة وكياسة. وأخص هنا بالذكر كلا من معالي الأخ الدكتور زيد حمزة، والأخ الاستاذ اسامة شعشاعة والسيد نزيه الذين كتبوا عن الجامعات في صحيفة الرأي الغراء، على مساهماتهم في هذا المجال رغم أنه لم تسنح لي الفرصة للتعرف عليهم شخصياً.

وأتساءل اليوم مع كثيرين غيري من أعضاء الهيئة التدريسية، هل ترى الجامعات نفسها مؤسسات وطنية داخل دولة واحدة. أم دول ذات «سيادة» داخل

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/١٢/١٣.

جامعة على شاكلة الجامعة العربية؟، هل استقلالية الجامعة تعطيها حق معاملة الحالة «ذاتها» وفي الحالات المتطابقة معاملة مختلفة غير معروفة أسبابها إلاّ لمن يصدرون القرارات والذين لا يرون أنفسهم معنيين بتفسيرها حتى ونحن في عصر المساءلة والديموقراطية وفي مجتمع جامعي يسمى مجتمع الانداد!؟(Community of Equals)

إن الاستقلالية العلمية وفي حدود ما علمتنا الجامعة الأردنية تعني من ضمن ما تعنيه الحرية في الإبداع وابتكار الأساليب المتنوعة في التدريس والبحث والاتصال بالمؤسسات الوطنية المختلفة لبناء جسور التعاون معها إن الاستقلالية لا يمكن أن تعني المزاجية والانتقائية في تطبيق ما استقر من تعليمات ودونما رؤية واجب تفسير وتوضيح الاسباب والغايات التي قد لا يراها المتسائلون. إن هذا، وضع غريب في عالم كانت الجامعات فيه ولا تزال منابر الحوار وتنمية الالتزام باحترام أسس العدالة والمنطق السليم.

إن هناك خشية من أن تصل بنا مثل هذه الممارسات إلى يوم يضطر فيه الاساتذة الى تقليد طلبتهم في أسلوب المسيرات كملاذ أخير يلجأون اليه حتى تسمع إدارة الجامعة ملاحظاتهم وأسئلتهم «الإدارية» الصرفة. إن أسلوب «التطنيش» الإداري يجب أن لا يصبح عرفاً إدارياً تتبعه الجامعات في التعامل مع طلبتها والعاملين فيها. فالتطنيش عن الأسئلة وحتى عن «المراسلات» مع مؤسسات وطنية مرموقة لا يلغي واجب إدارة الجامعة بالرد عليها لأن الجامعة مؤسسة وطنية ممولة بالمال العام وليست شركة خاصة مسؤولة فقط أمام أعضاء مجلس إدارتها، رغم شعور كثير من الشركات الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية وتقديمها المعلومات للجمهور دون أن يكون ذلك واجباً عليها.

إن هناك ضرورة لمراجعة أسباب ما يجري في الجامعة الأردنية من منطلق الحرص على هذه المؤسسة الوطنية الأم للتعليم العالي في الأردن لتبقى مصدراً لاعتزاز قيادتنا وشعبنا بها، وتبقى المشكلة في ظني مشكلة إدارية بحتة في مؤسسة تعطي درجات الماجستير في الإدارة بمختلف فروعها.

١-٢١ التمادي في السرقة العلمية إلى أين؟!*

أشكر السيد محمد وصفي عبنده مقالته في منبر الرأي يوم ١٩٩٥/٥/٦ بعنوان «السرقة العلمية إلى أين؟!» إذ أنه يلفت النظر لموضوع في غاية الأهمية في مرحلة تزايدت فيها الدرجات الأكاديمية الجامعية العليا والرتب العلمية التي يطالب أصحابها بميزات شتى على أساسها، وابتداء أقول أن الانسان ليس معصوماً من الخطأ غير المقصود والمتوقع حصوله من كل الذين يعملون. ولكن الانسان يجب أن يحاسَب ويكون مسؤولاً عن الغش المقصود والمسبوق بالإصرار والترصد وخاصة من محترفي السرقة العلمية الذين لا يخجلون من أن يتكلموا عن الأمانة، ولا ترفّ لهم جفون، بل إن المضحك حقاً أن يتطاول هؤلاء على الناجحين والأمناء ويجعلوا من أنفسهم ويا للسخرية مرجعاً في تصنيف المؤسسات ومدى وجود الغش فيها!!! بل إن الأنكى والأغرب من ذلك أن تتجاهل بعض المؤسسات العلمية والجمعيات المهنية حقيقة مثل هؤلاء فتستخدمهم ليحاضروا ويُقيّموا لها إنتاج في موضوعات ثبت أنهم سرقوا صفة العمل في موضوعه ابتداء ونهاية، حيث لم يكن ولن يكون لأبطال الغش هؤلاء من مجال للطعن في قرار إدانتهم بالغش، لأن سجلات الغش الذي قاموا به موثقة الى يوم الدين وعلى مرمى خطوات منهم أينما ذهبوا وحيثما ارتحلوا، خاصة ونحن في عصر المعلومات والإتصالات.

يَعزُّ علينا أن تقع مؤسسات مرموقة في حبائل المتاجرين بالغش والذين أتقنوه علماً فتجعل منهم أصحاب رأي، إن ذلك يجافي أبجديات أخلاقيات العلم ويُضيّع مصداقية هذه المؤسسات أمام المجتمع. وعلى سبيل المثال أتساءل: أين مصداقية نقابة أطباء تنصب طبيباً أدين بسوء الأخلاق في ممارسة المهنة لتجعل منه رئيس لجنة

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٥/٥/١٥.

خاصة بالإشراف على أخلاقيات المهنة؟. وكيف يكون لنقابة مهندسين أن تجعل من مقاول أُدين بتهمة الغش في التنفيذ مسؤولاً عن الرقابة على حسن التنفيذ؟ وكيف يكون لنقابة محاسبين أن تستخدم من أدين بسوء استخدام تأهيله الرسمي ليكون مستشاراً في تقرير أمانة المحاسبين القانونيين؟. إنني أطالب النقابات والجامعات والمؤسسات المهنية ونحن في عصر الديمقراطية أن تراعي أخلاقيات العلم فلا تجعل من المدانين بالغش في مهنهم قيّمين على أبناء مهنتهم لأن ذلك يسيء الى هذه المهن ويشكك بمصداقية الرسالة التي تقوم كل منها بها وخاصة أننا في بلد صغير يعرف الناس فيه عن بعضهم كل شيء حتى خامس جَدّ. إضافة الى أن محترفي الغش وعلماءه يكابرون به وبانتماءاتهم المهنية الجديدة أمام من يعرفونهم ويعرفون ماضيهم. مما يوهم الناس أن الغش ليس تهمة مخجلة تستحق الإدانة وإنما هو مؤهل وعلم فيشنّون حملاتهم على الأمناء ومؤسساتهم انطلاقاً من سياسة أن الهجوم هو أحسن وسيلة للدفاع، خاصة وأننا ونحن في عصر المنافسة وعصر التحديات بحاجة الى أن نوقف هذه السرقات ونعمم أسماء أصحابها على المستويات المختلفة كما هو الأمر مع مزوري الشيكات الذين قد يسرقون مرة، ولكن سارقي العلم سرقوا مرات ومرات!.

الباب الثاني

٢- قضايا الثقافة والمثقفين

تمهيد

يقدم هذا الباب موقفاً نقدياً للمثقفين أو أدعياء الثقافة، إذ يبين أن الغالبية منهم لم يختاروا أن يكونوا المدافعين عن مصالح عامة الناس، بل هم أقرب إلى الانتهازيين الذين يعيشون لأنفسهم. إذ غالباً ما يكون موقف غالبية المثقفين موقف المتكسب الذي يبغي المنافع دون الإستعداد لتقديم أي تضحية، بل نراهم يتقاعسون في معظم الأحيان عن معرفة واجبهم، وغالباً ما يشكل هؤلاء المثقفين في مختلف الدول شبكة يتبادل أفرادها المعلومات والمنافع الشخصية من خلال تنظيم المؤتمرات باسم المصلحة العامة. إن ذلك السلوك يفسر تراجع مكتسبات أمتنا العربية، في زمن كثرة أصحاب الشهادات، بدرجة لم تعرفها أيام الأمية وغياب أصحاب الشهادات. فقد تقلّص حلم المواطن العربي بالوحدة في هذا الزمن رغم أن العلم كفيل، لو كان العلماء موجودين، على بيان فضائل الوحدة وسبل تحقيقها. ولا يقصد من هذا العرض إلاّ الإشارة إلى الفجوة الكبيرة بين ما نتمناه من التعليم العالي في بلدنا وفي الأقطار العربية الأخرى وبين الواقع الذي نعيشه والذي لا يسرّ صديقاً ولا يغيظ عدواً.

ويقتضي التنويه أن هذا الموقف النقدي ليس إنكاراً لإنجازاتنا في مجالات التعليم العالي مثل إنشاء الجامعات وكليات المجتمع، وتعدد البرامج فيها، ولكنه تشخيص ينطلق من موقع الثقة بالنفس والحرص على بيان أوجه القصور في

مخرجات هذا التعليم. فلا ينكر أحد أن نظامنا للتعليم العالي في واد وحاجات المجتمع في واد آخر. ناهيك عن عدم قدرة الجامعات على تغيير منظومة القيم الاجتماعية السائدة والتي تكرس مفهوم البطالة بين أفراد المجتمع وبين خريجي الجامعات منهم بخاصة. ونأمل أن يكون في هذا التحليل دافعاً وحافزاً للعمل للأفضل وليس مدعاة للإحباط وتكريس الوضع الحالي أو زيادة تفاقمه.

٢-١ بين أدعياء الواقعية وحقيقة الترويض*

من المعروف ومن منطق الأمور أنه كلما زادت نسبة المتعلّمين في مجتمع ما كلما أدى ذلك الى المساهمة ايجابياً في تحسن أحوال ذلك المجتمع. ذلك أنه يفترض أن يؤدي تسلح الانسان بالعلم إلى زيادة قدرته على التعامل مع المشاكل والعمل على حلها وبالتالي انعكاس ذلك إيجابياً على المجتمع. ويعتبر ولاء الفرد وانتماؤه للمجتمع واستعداده للبذل والتضحية بمصالحه الخاصة أو بجزء منها في سبيل المصلحة العامة بفعل التعليم أحد معايير جدوى التعليم العالي والإنفاق عليه. ومن هنا كان وقود الثورات وحركات التحرر العالمية وقيادتها من فئة المتعلمين والمثقفين، مع إدراكنا للفارق الكبير بين مفهوم المتعلم والمثقف. ولكن ما يلفت الانتباه هو أن نسبة مهمة من مخرجات التعليم العالي في العالم العربي تعمل وفق فلسفة ونهج مغايرين لذلك المفترض. مما يشكك في، أو يقلل من أهمية التعليم. وذلك لأن الفلسفة النفعية والمصالح الخاصة أصبحت الثابت الاساسي، وبشكل واضح ومعلن في أذهان بعض أعضاء النخبة من المتعلمين.

إن هناك فئة من أصحاب الدرجات العلمية العليا في مجتمعنا العربي التي يفترض فيها أن تكون أداة التغيير الإيجابي المطلوب لا ترى في المصلحة العامة إلاّ المصلحة الخاصة ولا تمانع بالتالي من أن يسخّر المتعلمون المصالح العامة تحقيقاً لأهداف ومصالح خاصة ودون حرج أو تشكك في صحة هذا النهج.. ولذلك أرى أن درجة تضرر المصلحة العامة الوطنية والقومية العربية تزايدت مع الأسف طردياً مع زيادة عدد المتعلمين من هذه الفئات. فالتصرفات والمواقف التي لم تكن مقبولة ولا مسموحاً بها أيام أجدادنا غير المتعلمين والحفاة و«رعاة الأغنام» والذين

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩١/٦/١٧.

كانوا يطبقون مقولة المنية ولا الدنية في حالات يطلب منهم أو يضغط عليهم للتخلي عن إخوانهم في الشدائد. فلم يكن مقبولاً عندهم أن التنازل عن الحقوق مهما كان طول الزمن الذي يحول دون استردادها، ولا الإستسلام لقوى البغي مهما بلغت التضحيات، كل ذلك أصبح الآن مستساغاً بل مطلباً لنسبة غير قليلة من المتعلمين في المجتمع العربي.

وعودة الى طروحات أصحاب هذه الفلسفة الواقعية من بعض المتعلمين الذين يعكسون مدرسة فكرية ويمثلون شريحة تتمتع بميزات اجتماعية عدة، فهم يتساءلون وبشكل استنكاري وبالشكل التالي:

كيف يمكن لزعيم عربي مهما كانت مبرراته أن يفكر بمواجهة أمريكا وتحديها؟ هل نحن بمستوى أمريكا؟ لماذا لم تغتنم القيادة العراقية الفرصة لتجنب الحرب بوسائل تحفظ ماء وجهها؟ وذلك رغم المعرفة والإقرار (من وجهة النظر هذه) بأن سلوك أمريكا مع العرب هو سلوك إزدرائي واحتقاري.. لماذا لم تقبل مطالب أمريكا بالحسنى؟ أي جنون ذلك الذي حصل؟ هل نتحدث عن قوة الله ونحن في سنة ٢٠٠٠؟ أن الأولوية هي للديموقراطية ويستمر الحوار ووجهة النظر هذه لتتمخض عن نتيجة مؤداها أن قوة العراق العسكرية العظمى لم تكن تبنى إلاّ لقيام امبراطورية عربية وهذا يمثل خطراً وكابوساً خاصة في ظل الديكتاتورية!! وأن ما حصل من أمريكا كان إيجابياً في الحد من هذا الخطر المتصور!!.

ومع كل الاحترام لوجهة النظر هذه والإيمان بالجزء المتعلق بأهمية الديموقراطية لعالمنا العربي وهو ما لا يختلف عليه أحد إلاّ أنه ووفق المنطق لهذه المدرسة تم الحوار المقابل بمقدمة وبعض الأسئلة على الشكل التالي:

إذا كنا لا نختلف على حقيقة أن أمريكا هي عدوة العرب قويهم وضعيفهم ولا تهمها المصلحة العربية ومع إقرارنا بعدم حق تدخل دولة عربية بشؤون دولة عربية

أخرى، وأهمية استنفاذ كافة الوسائل السلمية كلها لحل الخلافات العربية العربية وعدم جواز استعمال السلاح العربي ضد العربي. ولكن من موقع اغتنام الفرص:

لماذا لم يغتنم العرب الفرصة لمطالبة راعي الشرعية الدولية المزعومة وهي أمريكا بإنهاء الاحتلالات كلها؟. لماذا لم نقبل حتى على المستوى النظري أن نجرب ضرب عصافير عدة بحجر واحد؟ هل خطر أي قوة عربية مهما كانت فعلاً أكبر من خطر القوة اليهودية التي تتربص بنا جميعاً؟ هل فعلاً كما ذكر البعض أن عدواً هو اسرائيل أفضل من صديق جاهل وهو «القيادة العراقية»؟. هل الديموقراطية المطلوبة هي ما تقرره لنا أمريكا؟. أليس من المسموح لنا أن نقاوم الظلم مهما كانت قوة الطرف الذي يمارسه علينا؟ هل من الجنون إذن أن يقاوم شعبنا في فلسطين سلطات الظلم والاغتصاب؟. ماذا عن الشعب في الأرض المحتلة العمل للخلاص من هذه المحنة في ظل الجو العربي السائد؟. هل الانتفاضة مؤامرة من هذا الشعب على نفسه؟. هل التغني بالانتفاضة والإدعاء بدعمهما ومناصرتها تشجيع على الانتحار؟. إنني أعتقد أن هذه تساؤلات مشروعة يربط بينها جميعاً أن أمريكا تقف وراء المصائب جميعها وأن الحق ضعيف والظلم قوي وأنه لا بد للضعيف أن يقاوم وأن لا يستكين.

إنني أحاول فعلاً تفهم إجابة أصحاب هذه الفلسفة على هذه الأسئلة حتى أكون واقعياً إذا أقنعوني خاصة وأن أمامهم هذا المناخ الديموقراطي الذي أغتنمه أنا، وهو ما يرون وبحق أنه المطلب الاساسي للجماهير العربية أينما كانت. وسأكون سعيداً بالإجابات.

وريثما أسمع إجابات مقنعة فمن حقي إثارة تساؤلات أخرى وأقول هل الطرح والآراء السابق ذكرها تطبيق لواقعية ومنهج علمي أم ترويض وتطبيع على الطريقة الأمريكية؟ وكذلك فإنني أشعر وأمام مفرزات هذا التعليم أن هناك مبرراً قوياً لطرح مسألة ضرورة التوسع في التعليم العالي للمناقشة!!. وأرى أن هناك حاجة قوية لفتح

ملف السياسة الوطنية والقومية حول التعليم العالي في الداخل، وفي الخارج على وجه الخصوص، هل سيكون الحد من التوسع في هذا النوع من التعليم العالي وسيلتنا الرئيسية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من قيم ومعاني الإخلاص لأمتنا وقضاياها؟. هل يمكن أن نتصور أن العودة الى أيام الأمية والجهل سبيل للتحرر من نفوذ الأجانب هو أفضل من تعليم يرافقه ترويض. هذه قضايا تستأهل المناقشة!!.

٢-٢ غيوم من صنع «المثقفين» العرب*

تناولت صفحة آراء حرة في صحيفة الرأي يوم الخميس ١٩٩١/٧/٤ مقالتين قيمتين للاستاذين السيد ياسين والدكتور حنا ناصر، تناولت الأولى ضبابية موقف (المثقف العربي) من قضايا الوحدة والديموقراطية وعدالة توزيع الثروة. وتمحورت الثانية حول فعالية النظام التربوي في خلق قادة المستقبل. وأحب هنا أن أضيف ما يكمل أو يثري هذين المقالين.

إنني أرى أن ضبابية موقف (المثقف العربي) هي استراتيجية مدروسة لما أرى أن من الأصوب تسميته (بالمتعلم العربي) فالتعليم العالي في الوطن العربي لم يوظَّف وللأسف لخدمة الغالبية من الناس بل لتوفير فرص شخصية للحصول على إمتيازات إقتصادية واجتماعية أكبر باسم الآخرين وعلى حسابهم. وهو أمر مناقض لمفهوم العدالة أصلاً. فالتعليم التفاخري هو عنوان يناسب فلسفة كثيرين ممن حصلوا على فرص التعليم العالي عندنا وهو فرضية ضمنية صحيحة يطرحها د. حنا ناصر في مقالته المشار إليها.

ففي مثل هذا المناخ يختزل مفهوم المثقف العربي ليصبح صاحب الفرصة في الحصول على أعلى تعليم رسمي ممكن، يمكنه من استغلاله لزيادة حجم المكاسب وليس للبحث في قضايا الأمة، ومن هنا لا يعود موقف المثقف العربي الضبابي غريباً بل يكون هو الأساس، فالأصح وفقاً لهذا الفهم أن الإنسان مع من يكسب معه أكثر، وليس مع من يعمل لصالح الأمة، فإذا نوقشت قضايا الوحدة والديموقراطية وعدالة توزيع الثروة فالمثقف العربي ومن منطلق الوعي الأحادي بالمصلحة الشخصية يقف مواقف عدة ملونة حسب الظروف. فإذا كان في بلد

* صحيفة الرأي، ١٩٩١/٧/٢٨.

فقير يرفع قادته شعار الوحدة العربية فهو عندئذ المنظّر لأهمية الوحدة العربية للتكامل الاقتصادي..وإذا ما سافر في عقد عمل لبلد غنيّ يخاف فيه قادته من آثار تساوي الحقوق بين أفراد الأمة العربية تراه يسارع وبمنطق سفسطائي ليبرر ذلك بأن الوحدة العربية مسألة غير ملحّة ويمكن تأجيلها على اعتبار أن أفراد الأمة الأغنياء هم رصيدها أينما وجدوا بغض النظر عن اقطارهم..الخ، وكذلك الأمر يتعامل المثقف العربي مع قضية الديموقراطية، فإن وجد في بلد عربي يفسح مجالاً للممارسات الديموقراطية تراه يغني على مواويل الحقوق الطبيعية للإنسان وحق الشعوب في حكم نفسها. أمّا وقد انتقل الى دولة لا تعيش هذه المفاهيم وتحرّم التعامل بها فهو يصبح وبقدرة قادر ناسكاً يتحدث عن ضرورة إطاعة أولي الأمر وأهل الرأي لأنهم الأدرى بمصالح الأمة، وتصبح كلمة الديموقراطية من البضائع الغربية بل اليهودية التي لا تتفق مع مبادئنا. أما عدالة توزيع الثروة العربية، فهي عند المثقف العربي – في بلد تطالب قيادتها بوضعها موضع التنفيذ – أمر لا يمكن تأجيله على أعتبار أن الماء والكلأ والنار مشاع للأمة ولا يجوز احتكاره، وأن مَنْ شذّ على الأمة فلا بد من التصدي له. أما إذا انتقل مصدر الراتب الذي يتقاضاه الى بلد فيه الثروة الأكبر التي يطالب وباقي أفراد الأمة بضرورة العدالة في توزيعها، فإن الموضوع يتغير عند المثقف العربي فيصبح الشعار أن الأرزاق مقسومة، وأن العدالة أمر نسبي، فمن عنده الثروة المادية صغيرة عنده تعويض بالمناخ الطبيعي إلى غير ذلك من مبررات يزخر بها قاموس المثقف العربي على مختلف موجات اليمين واليسار والدين والعلمانية على حد سواء.

إن هذا أيها الأستاذ الفاضل السيد ياسين يجعل المثقف العربي عموماً صاحب المصلحة في تشكيل الغيوم الصناعية، فهو في أغلب الاحيان وللأسف مَصْلَحي يُقاد ولا يقود، يتعلم لنفسه ولا يتعلم لمجتمعه. والآن دعني أسأل وببراءة من هم (المثقفون العرب) الذين يحملون هموم الأمة ويتدارسون سبل حلها؟ ومن أين يأتون ومن يُسمّيهم؟ ويصبغ عليهم الألقاب؟.

إنهم في أغلب ظني أصحاب حظوة. وهم في الغالب مغتربون في بلاد تعلموا فيها أو مغتربون وهم بين أهلهم. فهم أصحاب حقائب السفر الجاهزة المفوهون بكل الميادين، تراهم يتبادلون الأدوار في اللقاءات والمؤتمرات ما بين رؤساء جلسات ومتحدثين ومعقبين إنهم نخبة يعمل أفرادها في ميادين الإستشارة لكل الدول التي جاءوا منها والتي يدعون لضرورة تغيير الأمور فيها الى غير ما هي عليه؟ إنهم أصحاب رقاع الدعوة الجاهزة يلتقون ليتفقوا على تنظيم مواعد اللقاءات في المؤتمرات، وعلى عدد نجوم الفنادق وأجور المياومات.. ويأخذون العلم بتغير الألقاب، ويدعون غيرهم للتبرع بدعم قضايا يدرسون عنها وقليلاً ما يعانون من آثارها.

لقد كشفت الحرب الأميركية العراقية الأخيرة لنا عن مواهب كنا نجهلها في مجالات التاريخ والسياسة والاقتصاد والعلوم العسكرية والفقه جاءت لتصفق موسمياً مع من ظنت أنه سيكون الكاسب. وسرعان ما انتقل اصحاب هذه المواهب ودونما حرج من النقيض الى النقيض تمشياً مع تعريفنا الشخصي (للمثقف العربي) الذي يرى الضبابية أسلوب حياة وليس موقفاً شاذاً.

وحتى أكون دقيقاً وواضحاً دعوني أطرح بعض الأسئلة.

هل يحتاج المثقف، عربياً كان أو نصف عربي أن يعرف أن أبسط حقوق الإنسان العربي هي أن لا يحظى الأجنبي ببلد عربي برعاية أفضل منه؟. هل يعود نقص الدراسات العلمية في موضوع المعاناة الانسانية للإنسان العربي في بعض الدول العربية، من قبل من يعلمون في العلوم الإنسانية هو عدم وجود معاناة، أم أنه نتيجة لحساب الأرباح وخسائر في حصيلة الثروة المتراكمة نتيجة للقيام بمثل تلك الدراسات؟.

هل هموم الكثيرين من مثقفينا هي هموم الشارع؟. هل ما يقلق الكثير من مثقفينا هو مصير الأمة أم مصائرهم الشخصية؟. هل المثقف العربي أقل أم أكثر اهتماماً بهذه الأمة من غير المتعلمين؟.

لا أريد أن أكون السائل والمجيب على هذه الأسئلة وكثيرة أخرى على شاكلتها. ولكن رأيي الشخصي أن مأساة الأمة تكمن في مخرجات هذا التعليم الذي أشار اليه الدكتور حنا ناصر والذي قادنا الى ما سماه الأستاذ السيد ياسين زمن الغيوم. فالمثقف العربي في كثير من الأحيان وبوضعه الحالي هو في رأيي صورة للإنسان الآلي المروض الذي يخدم من يدفع له أكثر. فالمثقف العربي الحق موجود ولكنه عملة نادرة ولا تتسع الأرض العربية للكثيرين من نوعيته. وإن وسعته فإن المروضين والمرّوضين ممن يسمون بالمثقفين يحسبون له ألف حساب فتراهم يسدون عليه الأبواب. ولن يعدموا الوسائل كما لم تعدم أمريكا ومن سار في ركبها تجنيد كل العالم ضد شعب العراق الصابر والأبي الذي يدفع وعلى مرأى من المثقف العربي ثمن القول لقوى الاستكبار: نحن أناس مثلكم ويحق لنا ما يحق لكم!!.

إن أبسط تعبير عن مبرر ازدواجية كثير ممن يسمون انفسهم بالمثقفين العرب هو حسابات الأرباح والخسائر كما تلخصها قصة تقاسم حيوانات الغاب وهي الأسد والذئب والثعلب لصيد مكون من حمار وحشي، وغزال، وأرنب. فقد سأل الأسد الذئب كيف تقسم الصيد؟ قال الذئب: الحمار لك، والغزال لي والأرنب للثعلب. ولدى سماع الأسد لطريقة التقسيم المقترحة هجم على الذئب وقتله. ثم انتقل الى الثعلب وقال له الآن دورك. لتقسم لنا الصيد. قال يا سيدي الأسد: الأرنب فطورك، والغزال غداءك، والحمار عشاؤك. قال الأسد للثعلب: من علمك هذا العدل؟ قال الثعلب: فعلك بالذئب!!.

٢-٣ عجيب أمر «بعض» المتعلمين*

يجود المجتمع الأردني على مؤسسات التعليم العالي وعلى المتعلمين بمزايا مادية ومعنوية طيبة رغم ضيق ذات اليد لأنه يعتبرهم رصيده وصوته العلمي والموضوعي الذي يعتمد عليه في الملمات والمهمات الصعبة. ومن الأمثلة التي تدل على ذلك ما يقوم به أفراد معظم الأسر الأردنية من جهود وما يقدمونه من تضحيات لتعليم أبنائهم واعتبارهم ذلك استثماراً للأسود من الأيام حتى ولو تم ذلك على حساب بعض أفراد الأسرة ومستقبلهم. ولكن يبدو أن التعليم العالي وخاصة المستورد منه شأنه شأن كل المستوردات قد لوث كثيراً من العقول وجعل هَمَّ أصحابها هو المصير الشخصي وتعظيم القدرة على تحصيل الميزات المادية والمعنوية التي تتناسب والتعليم الرسمي الذي دفع المجتمع ثمنه. ولذلك ليس من قبيل الصدف أن نجد كثيراً من المتعلمين يتنحوّن عن اتخاذ أي موقف موضوعي مما يجري حولهم دفعاً لأي إضرار قد يمسّ مصالحهم المادية حاضراً أو مستقبلاً. وليس أدل على ذلك من الموقف الحيادي لكثير من المتعلمين من قضية حرب الخليج وما يتصل بها انطلاقاً من حسابات الربح والخسارة على المستوى الشخصي، الأمر الذي جعل الصحفيين الأردنيين وهم نخبة من المثقفين الحقيقيين، الصوت الرئيسي لضمير الشعب الأردني ومرآته قبل غيرهم من المتعلمين وأصحاب الآلات الحاسبة المتطلعين إلى أرزاقهم خارج الحدود والذين يرون أن حصولهم عليها مرهون بأن لا يتخذوا أي موقف يُسجل عليهم وأن يقبلوا أن يكونوا بلا لون ولا طعم.

لهؤلاء الأخوة أقول أن لمجتمعكم عليكم حقاً. فأنتم تعلمتم على حسابه لتكونوا له وليس لتكونوا خبراء في الحصول على الإمتيازات الشخصية باسمه. إن العلم لم

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٨/٢٨.

يكن ولن يكن سبباً ليجرد الانسان من التزامه بقضايا وطنه وأمته. إن حيادية ولا مبالاة بعض المتعلمين تجاه القضايا العامة دفعاً لأي مساس بالمصالح الشخصية وجاهزيتهم ليكونوا رهن إشارة من يدفع راتباً أكبر بغض النظر عن موضوع الاستشارة المطلوبة وموقف طالبها من قضايا الوطن والأمة يثير السؤال عن جدوى الجامعات التي تتكاثر وعلى نمط المتواليات الهندسية. إن الوطن بحاجة الى متعلمين ملتزمين بقضايا أمتهم ويسعفهم تعليمهم العالي بأن يكونوا أكثر قدرة في تفهم قضاياهم والتزامهم بها، وأكثر قدرة على ترجمة مواقف شعبهم وأمتهم. أنه لعجيب أمر بعض المتعلمين الذين لا يرون إلاّ مصلحتهم ولو كانت على حساب الوطن ومتعارضة مع قضايا الأمة. إنني وبسبب الموقف من هذا النوع لا أستغرب أن الناس كانوا أكثر انتماء وصدقاً ونخوة تجاه كل القضايا العامة زمن قلة الشهادات المستوردة وهو عكس الحال الذي نراه اليوم.

٢-٤ حول الثقافة والمثقفين*

طالعتنا صحيفة الرأي الغراء يوم الخميس ١٩٩٢/٩/٢٤ بمقالة قيمة للأستاذ يوسف بوران تناولت الثقافة والمثقف الديماغوجي. وللحقيقة أقول بأن السيد بوران قد أصاب كبد الحقيقة في تشخيصه لماهية الثقافة، وتعريفه للمثقف الحقيقي، وفي تحديده لدور الثقافة، وللتربة المناسبة للإبداع الثقافي.

وقد سبق لي أن تناولت هذه المسألة في صحيفة الرأي وبعناوين مختلفة (انظر الرأي ٩١/٦/٢٧، ٩١/٧/٢٨، ٩١/٧/١٧، ١٩٩٢/٨/٢٨ وتواريخ أخرى) الدور السلبي والأقل من المأمول لكثير من المتعلمين (ولا أقول المثقفين) في مجتمعنا العربي. ذلك أنني أرى أن التعليم العالي في أجزاء كثيرة من الوطن العربي الواحد قد أدى بكثير ممن حصلوا على فرص للحصول عليه إلى أن يصبحوا أكثر أنانية وانتهازية لا يعبأون بمصالح وطنهم وأمتهم ما داموا قادرين على الحصول على مزايا ومكاسب أكثر، باسم الشهادات التي دفعت مجتمعاتهم ثمنها مباشرة أو بشكل غير مباشر.

لذلك كله أسأل: أليس غريباً وعجيباً أن مصائب الأمة العربية كانت أقل في فترة ما قبل تزايد فرص التعليم العالي وما صاحبها من تزايد المتعلمين تعليماً عالياً؟.

ألا يكون من السهل تبرير تلك المصائب إن كانت كثيرة في الأيام السالفة، بسبب قلة التعليم والجهل، بيد أنه من الصعب تبرير تزايدها زمن العلماء والعلم وخاصة الغالي الثمن منه والمستورد على وجه التحديد؟ ألم تكن القلة من الناس الذين أسعفهم الحظ للحصول على التعليم العالي تمثل شموع التحرر والفكر القومي؟.

إن أول من يسأل عن المشكلة التربوية شأنها شأن المشكلة الإدارية هم أصحاب

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/١٠/١.

القرار في محتواها وهم في كلتا الحالتين من المتعلمين تعليماً عالياً.

إن نمط التعليم العالي الذي ينتج مخرجات كل همّها هو أن تزيد مكاسبها دون إن تقرّ بواجبها بتعويض المجتمع عما أنفقه عليها أمر يحتاج الى إعادة نظر.

لماذا نرى أن الأفراد من الفئة الأقل حظاً في التعليم العالي في كثير من المجتمعات العربية هم الذين يتصدون لمشاكل المجتمع ويتفاعلون معها؟. بينما يقبل كثير من المتعلمين تعليماً عالياً وخاصة في دول التعليم الغالي الثمن أن لا يكونوا فاعلين في مجتمعاتهم وأن لا يُبْدوا رأياً في قضايا وهموم أمتهم تحسّباً لأن تسجل عليهم آراؤهم ويحرمون بالتالي من فرص الاغتراب الذي كثيراً ما يثري الجيوب ويفقر النفوس؟. ويبذل كثير من هؤلاء المتعلمين جهوداً كثيرة بالنيابة عن أكثر من عشرين رقيباً رسمياً عربياً في مراقبة ما يقولون ويكتبون رغم قناعتهم بأن لديهم ما يقولونه ومن وجهة نظر العلم الذي تعلموه وبأسلوب أديب ومنطقي. ولكنهم مع ذلك يُؤثرون السكوت والحياد واللا أبالية، في أمور لا تحتمل أياً من هذه المواقف حتى ممن أبتلوا بالصمم لأن تلك سياسات تبقي لهم حبال الكسب المادي ممدودة وهي بالنسبة لهم ضرورة حتى يستطيعوا الوفاء بمستلزمات نمط حياة اعتادوا عليه ولا يتحملون تغييره حتى ولو كان الثمن الذي يتوجب عليهم دفعه هو إن يصبحوا بلا لون فكري ولا طعم وطني.

أنا لا أدعو الى أن يكون المتعلم ديماغوجياً ولا غوغائياً بل انساناً ذا موقف، لا يخشى طرح رأيه العلمي وموقفه الوطني بكل حصافة ومنطق ويكون في صف هذه الأمة وهذا الوطن لا في صف أعدائهما ولا أن يغلّب في حساباته المصالح الشخصية على المصالح العامة. أنا أفهم أن يكون المتعلم خبيراً في الإقناع وليس هاوياً للإنتحار. ولكن واجب العلماء والمفكرين والمثقفين أن يقودوا غيرهم في ميادين تخصصهم أكثر من أن يُقادوا. وليس من حقهم أن يسكتوا عندما تكون الحاجة ماسة لآرائهم.

نريد مثقفين كما ذكر الأستاذ بوران يحسون بآلام الوطن وأوجاع الأمة فيكونوا رواداً في ميادين الفكر والثقافة ويعالجون قدر استطاعتهم ما تأهلوا علمياً من أجله. نحن لسنا بحاجة الى من يتباهون بشهادات جمعوها وعلمتهم أن ينطقوا عندما لا يكون الكلام لازماً ويسكتون عندما يملي عليهم الواجب الوطني والقومي أن يتكلموا ويُدْلوا بدلوهم.

أما عن الحرية وهي التي تطلق الطاقات الابداعية فإنه وإن لم يكن لكثير من المتعلمين في أغلب الأحيان دور في وجودها فليس أقل من أن يكفوا عن التذرع بفقدانها وظرفيتها إن وجدت، وعن أنْ يروّجوا مقولة أن الشخص السالم هو الساكت أبداً حتى في ميدان تخصصه.

أليس من الغريب أن تكون القيادات السياسية في كثير من الدول النامية أسبق وأجرأ من العلماء والمتعلمين في نقد منهجها السياسي والإقتصادي والإداري وتأخذ كثيراً من هؤلاء المتعلمين على حين غرة بآراء يعتبرها هؤلاء المتعلمون ثورية؟.

إن المشكلة الثقافية التي يواجهها العالم العربي في رأيي تتلخص بمخرجات تعليم عال جُلّ هم أصحابه هو البحث عن مكتسبات شخصية أكبر، حتى ولو كان ذلك على شخصية أكبر، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الأمة والوطن. وكذلك فإنه ومن وجهة نظر هذه الفئة من المتعلمين فإن العالم متغير ولا ثوابت فيه للقيم. فلم تعد قيم الصدق وسلامة الموقف ولا الصواب والخطأ ولا حتى قيمه حرية الوطن من الثوابت! بل إن التعويم أضحى هو صاحب القيمة الأكبر!.

إن المتعلم وفقاً لهذا المنطق هو من يتقن فن العوم أكثر!.

وأخيراً فيجب ألاّ يُفهم من كل ما تقدم أنني أعمم هذا التشخيص على جميع المتعلمين فهناك متعلمون مثقفون حقيقيون مثقلون بهموم وطنهم وأمتهم ولكنهم وللأسف الاستثناء وليسوا القاعدة وأرجو أن ينعكس الأمر.

٢-٥ المثقفون وهاجس الوحدة العربية*

لا تنفرد أمتنا العربية بمعاناتها من التفكك والانقسام في فترات معينة من تاريخها عن الأمم الأخرى، بل إن هذا قد يكون قانوناً عاماً في حركة التاريخ الإنساني. ولكن ما أراه غريباً وخارجاً عن المألوف هو أن يتم هذا التفكك في فترة لا تعاني هذه الأمة فيها من قلة الموارد أو من الجهل. بل على النقيض من ذلك تماماً إذ يستفحل هذا المرض الانقسامي في فترة توافر الذهب الاصفر والأسود وفترة ازدهار التعليم على مختلف المستويات. فلماذا لا تلعب هذه العوامل دوراً إيجابياً كما هو مأمول كما هو الأمر في دول أخرى وخاصة في دولة الكيان الصهيوني؟.

ويتأمل الانسان البلاء الأعظم (أمريكا الرسمية) فيرى أن همّ مفكريها هو التأكيد على العناصر التي تجمع ولا تفرق، وعلى سبل تسخير الموارد لخدمة العموم حفاظاً على السلام الإجتماعي. فترى هموم المثقفين هناك هموماً عامة. فهم يحذرون من بوادر تمس بأسس الوحدة التي يدركون أنها سبب قوتهم وتفوقهم. فترى المثقف هناك يشير الى المثالب والمشاكل ويطلب معالجتها بحيث يحول دون تفاقم الأمور وخروجها عن الأطر الرسمية للتعبير لأنه يرى في ذلك مصلحة له وللجميع.

لذلك كله فإن واجب المثقفين والمتعلمين في هذا الوقت العربي بالذات الذي أصبح فيه الأبيض أسوداً والأسود أبيضاً هو التأكيد على ضرورات الوحدة العربية ووسائل الوصول اليها بحيث يبينون المصالح التي تتحقق لجميع المواطنين بها. وقد يرى البعض أن هذا الوقت ليس وقت الحديث والكتابة عن الوحدة، لأنه ليس هناك ما يقنع مواطني بعض الأقطار العربية صغيرة الحجم وقليلة السكان والغنية بالموارد

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/١٠/٢٨.

بأن لهم مصلحة حقيقية (ونحن في عصر المصالح لا المبادئ) في الاتحاد مع دول كثيرة السكان وقليلة الموارد. ولكني أرى أن العكس صحيح تماماً فواقع هذه الأمة المتشرذم لا يسر صديقاً ويمثل تربة خصبة للدعوة للوحدة. فليس من مصلحة من يرون أنفسهم أنهم أغنياء بالفرقة أن لا يكونوا جزءاً من أمة قوية. فهم حتماً لا يشعرون أنهم أصحاب ثرواتهم أو أنهم آمنون عليها بل يشعرون بقرارة انفسهم أنهم في وضع غير طبيعي وأنهم محسودون من أبناء جلدتهم، ومستهبلون أو مستغفلون ممن يرونهم مكابرة أنهم حلفاءهم وهم ليسوا إلاّ شركاءهم في مواردهم ومفروضين عليهم بقوة ومنطق لا يمكن له أن يستمر. فمصلحة المواطن العربي الأنانية البحتة على المدى الطويل هي في أن يكون مهاباً لا مجاراً ولا محمياً بالغريب. إن هاجس الوحدة يجب أن لا يفارقنا وعلينا أن نبين ما ينعكس على وحدة أمتنا. فما يضيع على هذه الأمة سواء من مواردها أو هيبتها سواء كان الحديث عن دول أو أنظمة أو أفراد من جراء الاحتماء بالغريب ولجوئها اليه هو أكبر مما تخشى أن يقاسمها فيه بعض أبنائها. إن المصلحة الذاتية والمادية لأبناء الوطن العربي غنيهم وفقيرهم هي بالوحدة وليس بغيرها كما يوهمنا العاملون على عرقلة هذه الوحدة. وإذا كانت الظروف السيئة هي التي تستدعي البحث عن وسائل إزالتها فهذا هو وقت الحديث عن الوحدة الذي يجب أن يكون هاجساً لا يفارقنا وخاصة ونحن في بلد قامت أركانه ويعمل نظامه الهاشمي على تحقيقها.

٢-٦ بعض المتعلمين والقضايا الوطنية*

من حق الذين تعلموا تعليماً عالياً وعلى نفقة الشعب في معظم الأحيان، بل من واجبهم أن يكونوا فعالين ونشطين في مناقشة القضايا الوطنية. ولكن الغريب أن يكون بعض هؤلاء فزّيعة متأخرين عن سياسات لو انعكست بعد يوم من إقرارها لتحولوا دونما حرج للدفاع عنها، وتبريرها دون أن يروا في ذلك أي تناقض.

إن القضية الأساسية عندنا في الأردن في رأيي أن قيادتنا كانت دوماً صاحبة مبادرة في التطوير الإداري والسياسي، وتسبق المتعلمين والمنظرين وتحرجهم علمياً، ذلك لأن السياسي وهو بصدد اتخاذ أي قرار معين من المفترض أن يستعين بفكر المفكرين ليبلور قراراً. من هنا يلاحظ غيبة هؤلاء المتعلمين عن الساحة ولا نجدهم إلاّ راكضين متأخرين في مناقشة القضايا الوطنية مما يفقدهم مصداقيتهم حتى أمام أنفسهم. فقد كان جلالة الملك هو المبادر بالحديث عن ضرورة التطوير الإداري والتطوير السياسي والمشير الى جوانب سلبية في الإدارة وموجهاً الجميع بضرورة التصدي لها ومعالجتها. والطريف أن المنظرين والمجتهدين والذين يفترض أن أفقهم العلمي يتيح لهم مناقشة مختلف القضايا بحرية أكبر من السياسيين، تراهم في الغالب واجمين ولا يصحون إلاّ صحوة أهل الكهف متأخرين. ومن هنا يطرح السؤال الرئيسي التالي:

أين كان فكر هؤلاء الذين يطلعون علينا فجأة في الأعمدة الصحفية ليفزعوا لسياسات وبأثر رجعي رغم سكوتهم الطويل في هذه القضايا، في حين ليس من المحرج بل من المطلوب أن يناقش «الاساتذة» كل المحظورات كسيناريوهات ممكنة مبينين ما لها وما عليها؟. ورغم مخالفتي لأكثر من يكتبه صاحب زاوية رؤوس

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/١١/١٩.

الأقلام فإنه بالمقارنة مع هؤلاء صاحب مصداقية فيما يطرح من قضايا ويسبق دائماً غيره من الذين لا يتقنون إلاّ فن التصفيق. من هنا فلا يملك الإنسان إلاّ أن يحترمه حتى ولو لم يتفق معه، بالمقارنة مع من لا يعرفون إلاّ الركض وراء سياسات لم يكونوا ليجرؤوا حتى ليهمسوا بإمكانيتها على المستوى النظري، فيا هؤلاء الكتاب ترفقوا بأنفسكم قبل أن نقول احترموا عقول غيركم.

٢–٧ ماذا وكيف يتعلم أبناؤنا*؟

جزيل الشكر نقدمه لسمو الأمير الحسن ولي العهد الذي يتناول عقله النيّر قضايا الوطن الملحّة مع المهتمين. ومن ذلك تناوله أخيراً لقضايا التعليم العالي، وقضايا التطوير التربوي، ولأن الإشارة لأي مشكلة هي بداية الحل فإنه من اللازم ومن منطلق الثقة بالنفس وبالوطن الإشارة لبعض المظاهر في التعليم المدرسي أظن أنها جديرة بالإهتمام والمعالجة. وأقصد بالإهتمام إهتمام الجميع من ولاة أمور، وتربويين وقيادات سياسية وإدارية، وكل في مجاله ليس للشكوى فقط، بل لمحاولة تبيّن طرق العلاج.

فمن المفروض والمطلوب أن يكون التدريس والتعليم متعة للمعلم والمتعلم حتى يكون نافعاً. وذلك أن الطالب أو المدرس الذي يساق لأداء هذا الدور، لا يكون فعالاً هذا من ناحية، أما الناحية الأخرى فلا بدّ أن يلمس التلميذ في المدرسة ويشعر ذووه بعائد هذا التعليم إيجابياً على سلوكه وقدراته المتنامية والكفيلة بخدمة حاجاته ورغباته. وقد عشت سنة خلال إجازة تفرغ علمي قضيتها في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٨ (مثلّت لي ولأولادي الذين انتظموا في الصفوف الأساسية هناك) خبرة سارة. فرغم أنهم كانوا إما حديثي العهد بتعلّم اللغة الإنجليزية تماماً، أو كانوا يعرفونها لمدة سنتين كلغة ثانية لهم في الأردن، إلاّ أنهم عندما درسوا في المدارس هناك كانت دراستهم لكل المواد باللغة الإنجليزية وكانوا يقضون نفس الوقت الذي يقضونه في المدارس هنا في الأردن. ولم يكونوا يُكَلفّون بأي واجب في البيت بل كان يتحتم عليهم إنجاز واجباتهم في نفس المدرسة. وكانت تبقى كافة كتبهم ودفاترهم في المدرسة حسب التعليمات. وكانوا يعودون فرحين

* صحيفة الرأي، ١٣/١١/١٩٩٥.

ومسرورين وينظرون لليوم التالي للذهاب للمدرسة حيث كانت لهم عقول وليس مجرد ذاكرات تحفظ ما لا يفهم.

أما الذي كانوا يتعلمونه وصلته بالحياة، فاذكر أن إبني الذي كان آنذاك في الصف السادس الإبتدائي كان يدرس مادة اسمها **FAMILY LIFE** يتعلم فيها الطبخ والجلي والتنظيف، حيث كان يعود للبيت ويساعد في العمل المنزلي.

أما التلميذ في مدارسنا فهو يدرس مكرهاً ويثقل بالمعلومات في المدرسة وفي البيت وبما لا فائدة منه. فيكره نتيجة لذلك المدرسة والمدرس، وينظر للمدرسة بأنها سجن صغير. أما البيت وهو امتداد الدراسة الإجبارية فهو سجن مماثل. أما عن العمل في البيت فهو يظن أن أخواته البنات لم يُخلقن إلاّ لخدمته. إن نمط التعليم السائد هو تعليم غير نافع، ولا عجب أن ينعكس بآثاره السيئة على المجتمع، بأفواج ممن حفظوا دروساً ولكنهم خسروا عقولهم وقتهم ودخول ذويهم. إنني أدعو إلى معالجة تجيب على هذا المحتوى التعليمي الضحل والمتعب والممل.

الباب الثالث

٣- قضايا اجتماعية وسلوكية

تمهيد

يتناول هذا الباب الأخير من الكتاب آراء المؤلف في عديد من القضايا الاجتماعية والمعيشية للمواطن الأردني والعربي. إذ يتناول المقال الأول من هذا الباب على سبيل المثال تفسيراً لبعض السلوكيات التي تفاجأ بها إخواننا العائدون من الكويت من ذويهم بخاصة وأفراد المجتمع بعامة. وتناولت مقالات أخرى آراء فيما يتعلق بنهج التصحيح الاقتصادي الذي يتم الترويج له الآن، وهرم الأولويات التي تضعها مؤسسات كان الهدف من إنشائها توفير السلع الأساسية بأسعار معقولة وبهامش ربح لا يزيد عن الكلفة كثيراً.

ويشير المؤلف هنا أيضاً الى تخطي البعض لأخلاقيات المهن الإنسانية، وأثر أطباق البث التلفزيوني وما تبثه على أخلاقيات المجتمع، والعبء الذي يضيفه المنافقون على الدين، نتيجة سلوكياتهم، التي تلبس لباس الدين ظلماً وافتراء. وقراءة في لافتات الترحيب بالحسين إثر عودته من رحلة الشفاء الشهيرة التي جعلت الموسيقى تدخل قلوب الناشئة من أوسع الأبواب. ومدى الحرص على قواعد لغتنا العربية من الذين يقيمون الندوات ويحاضرون فيها، ونمط تعامل بعض الصحف مع الأخبار بشكل انتقائي، رغم أن المفروض أنها مرايا للوطن وأهله بعامة. وتتناول مقالات أخرى تفشي مثل أخلاقيات تقديس الفلوس وجمعها بغض النظر عن طريق الحصول عليها مما يشجع على الفساد. ولا يشذّ عن ذلك ما يُلاحظ من وجود ظاهرة الغش والفساد العلمي.

وكما هو الهدف مما ورد في الأبواب الأخرى، فإن المرجو من ذلك أن يتصدى المختصون في العلوم الإجتماعية والإنسانية، وهم كثر عندنا، لهذه الموضوعات التي أصبحت تتفشى في مجتمعنا. فلا يمكن أن يقبل المجتمع تخلي الجامعات وأساتذتها عن بحث هذه القضايا التي يعتمد عليها استقرار المجتمع.

٣-١ تفسيرات وليس تبريرات نقدمها لاخواننا العائدين*

يستحق منا إخواننا العائدون من دول الخليج بعد خبرة معاناة نفسية طويلة مرّوا بها قبل وبعد حرب الخليج معاملة طيبة منّا وهي ما عرف بها شعبنا من الودّ والتراحم على مدى الأيام. ويلاحظ من يجالس كثيراً من هؤلاء الأخوة عتباً شديداً ومريراً يصل أحياناً الى حد التذمر والشكوى، بل حد الألم والحسرة من سلوكيات بعض أفراد المجتمع بل وحتى من بعض ذويهم، ومن الظواهر التي يشكون منها والتي ترددت قبل أن أشير لبعض منها، ومن ذلك:

ظاهرة التشفي، والاستغلال، والاستغفال، و«المعايرة» بل كسر السيارات أو لوحاتها ناهيك عن التهرب من مساعدة من يحتاج منهم لمساعدة آنية، وسلوكيات أخرى عامة كالشكوى من سلوك بعض التجار وتجاوزهم لأي هامش معقول للربح، وكذلك حوادث السرقة، والشجار والقتل أحياناً.

نقول لإخواننا العائدين الذين يفاجأون كما نُفاجأ مثلهم بأن هذه الظواهر جديدة على بلدنا وشعبنا وهي ظواهر سلبية ترافق الأزمات دائماً. وذلك لأن المواطن المقيم في الأردن أضحى هو الآخر ضحية نفس الظروف، فهو يتنافس على السلع والخدمات والمساكن بإمكاناته الاقتصادية المحدودة جداً. وكلنا يعرف أن الظروف الصعبة هي تربة خصبة للاشكالات والمشاكل. فكما يستهجن الأخوة العائدون هذا السلوك فإن إخوانهم المواطنين المقيمين يعانون ويستهجنون ويستنكرون هذه الظواهر لدرجة لا تقل عن إخواننا العائدين.

إن المطلوب منا جميعاً أن نكون على مستوى الأحداث، ونحن عملياً على مستوى جيد، فما مرّ به هذا المجتمع خلال السنين الماضية تئنّ به دول ذات موارد

* صحيفة الرأي، ١٩٩١/٩/١٣.

وإمكانيات ضخمة. ولكن غالبية شعبنا بقي على اصالته ووده وطيب خصاله. ذلك لأنه اكتوى بنار هذه الأزمة أكثر من أي طرف آخر من الأطراف التي لم تقبل أن تكون طرفاً في معادلة التآمر الأمريكي على رمز قوة العرب. فعلينا جميعاً أن ندرك أننا مستهدفون وموضع تجربة لأثر التجويع على حماس الشعوب وثباتها على مبادئها، ولكنني ككل المواطنين مطمئن أننا بإذن الله ثابتون، وأن الظواهر السلبية المشار إليها لا بد أن تتلاشى، وأن علينا جميعاً عائدين ومقيمين أن نكون كما كنا دائماً أعضاء أسرة واحدة متحابين.

٣-٢ المؤسسة الإستهلاكية أقرب الطرق إلى لندن وروما وباريس*

يعرف الجميع عندنا أن أحد المبررات الرئيسية لإقحام الدولة في مزاحمة القطاع الخاص في المجال التجاري عن طريق إنشاء المؤسسات الاستهلاكية الحكومية، هو توفير السلع الأساسية وغير الكمالية للمواطنين بأسعار زهيدة، ذلك أن الهدف من هذه المؤسسات ليس هو مزاحمة القطاع الخاص والمتاجرة بمختلف أنواع السلع. ورغم النقاش الذي حصل سابقاً حول ما إذا كانت بعض السلع الكهربائية والسجاد والموكيت هي سلع أساسية أم كمالية فقد تعودنا جميعاً عليها بحمد الله، مما استلزم حسم النقاش لصالح تعريفها بأنها سلع أساسية ولا مانع بالتالي من دعمها عن طريق إعفائها جزئياً أو كلياً من الرسوم الجمركية.

ولكن تأتي الاخبار الجديدة – وهي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة – عن الجهود المشكورة للمؤسسة الاستهلاكية المدنية لتحمل إلينا نبأ وصول معاطف الكشمير الانجليزية، والبدلات الايطالية، وربطات العنق الباريسية للمؤسسة. ومن الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المقام هل هذه الألبسة المستوردة من مختلف الدول الدائنة لنا والتي نشتم ظلمها وقسوتها علينا صباح مساء ضروريات تبيح لنا منحها الاعفاء الكامل أو الجزئي من الرسوم الجمركية؟. من ندعم عندما نستورد هذه السلع؟. هل ندعم الصناعات المحلية أم ندعم اقتصاد الدول المصدرة لهذه السلع؟.هل تساعد هذه السياسة في دعم الإنتاج المحلي والمساهمة بالتالي في تخفيض البطالة؟. هل تساعد هذه السياسة على تأصيل الإتجاهات الإستهلاكية نحو البذخ أو نحو الترشيد؟.

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩١/١١/٢٢.

لا أريد أن يفهم أحد أنَّ المقصود هنا هو أن يحرّم على القادرين من المواطنين شراء هذه السلع فلا تزال لباريس ولندن وروما معزة في قلوب الكثيرين منا ومربط خيولهم، ولكن المقصود هو القول بأن مثل هذه السياسات لا تنسجم مع الشعارات التي نرفعها بأننا بلد نمر بأزمة اقتصادية ونمر بحصار، وأننا نكافح من أجل التصحيح الإقتصادي وأننا وصلنا في مرحلة التفكير بالترشيد إلى إعادة النظر في دعم سعر رغيف الخبز والطحين، أنها مجرد تساؤلات تبحث عن بوصلة ترشد وتعقّل سياساتنا ليس إلاّ.

٣-٣ أزمة نشر أم أزمة فكر؟*

يسألني ويهاتفني كثيرون لماذا يصمت كثير ممن يتوقع منهم أن يدلوا بدلوهم في الأمور العامة أو يناظروا غيرهم وكل حسب اختصاصه، ونحن في عهد تعددية حقيقية؟ لا يمكن للصامتين الادعاء بأنهم يخشون من أن يدفعوا ثمناً سياسياً لآرائهم. ويقارن المتسائلون ذلك بتصدي بعض الكتاب دون غيرهم لإصدار فتاوى عامة لا تعرف حدوداً للاختصاص العلمي وهم يحتكرون المنابر الصحفية رغم دعواتهم للتخاصية وتشجيع المنافسة الشريفة في مجال العمل والفكر والملكية الفردية. وهو أمر بنظر المتسائلين – يترك الإنطباع لدى عامة الناس ولدى أصحاب القرار السياسي على حد سواء أن هؤلاء الكتاب هم المرجع الوحيد الذي لا بد من أن يستفتى دون سواه في كل أمر سواء تعلق بشأن سياسي أو اقتصادي أو شرعي أو طبي أو هندسي أو حتى شأن محلي سوداني أو دولي في البوسنة والهرسك أو عربي صومالي.

وهناك سبب وجيه لطرح هذا السؤال لأننا في بلد كل رأسماله هو العناصر البشرية المؤهلة والمدربة التي تتنافس على استقطابه الدول التي خبرت كفاءته على المستويين العربي والدولي . نقول لهؤلاء الأخوة المحقين في كل أسئلتهم التي لم نشر اليها جميعاً أن المشكلة ليست مشكلة قلة أصحاب الفكر أو قلة انتاجهم الفكري. فهذا المجتمع الأردني زاخر بالطاقات والكفاءات الخلاقة التي تثبت قدرتها يومياً في مواجهة الأحداث. ولكن المشكلة هي مشكلة فرص نشر هذا الفكر. فليس متيسراً لكل صاحب فكر أن ينشر فكره وذلك لاعتبارات عدة يقدرها رؤساء تحرير الصحف بحكم خبرتهم ومعرفتهم وهو قرار نحترمه. أما بعض أصحاب الحظوة

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٣/٢١.

في المنابر الصحفية وغيرها من المنتديات فلا قيود عليهم في النشر فيمكنهم نشر أي شيء يريدونه إلى درجة تتيح لهم فرصة تبخيس الآخرين والتهجم عليهم وإلصاق النعوت المختلفة بهم.

فالتخاصية بأحد أشكالها تبيح للبعض دون غيرهم على ما يبدو قول أي شيء والتخاصية بهذا المفهوم الأحادي كأني بها تساوي بين الحرية المقننة. والحرية غير المقننة ولا أظن حتى الآن أنهما متساويتان، أرجو أن يكون هذا رداً مختصراً مفهوماً لدى المتسائلين والمراقبين. وكلي أمل وثقة بأنه سينشر في وقته توخياً لخدمة الرأي العام والذي تؤدي فيه الصحافة دوراً بارزاً.

٣-٤ بعض الممارسات في الطب والصيدلة*

أعرف أن ما يضمن تماسك أي مجتمع هو أخلاقياته المتمثلة بالقيم التي يؤكدها الدين والقوانين والأعراف.. الخ والتي يضمن المجتمع التزام الجميع بها عن طريق الآليات الإدارية للرقابة على من تسول لهم أنفسهم مجانبة هذه القيم والأخلاقيات.

ولعل المهن التي تتصل بصحة الانسان من أولى المهن التي تؤكد للممارسين فيها ضرورة التقيد بالقيم والأخلاق والقوانين والأعراف المهنية، إذ نرى أن هناك قَسَماً أو يميناً خاصة يؤديه العاملون في هذه المهن يؤكدون فيه أمام الناس وأمام رب الناس أنهم لن يسيئوا استخدام هذه المهنة وهو أمر من شأنه أن يذكّرهم بهذا الواجب الأخلاقي.. وكم كانت دهشتي قبل أيام عندما علمت أن بعض وأؤكد كلمة — بعض — الأطباء من العاملين في العيادات الحكومية متعاونون مع بعض أصحاب الصيدليات للكسب المادي غير المشروع وعلى حساب صحة المريض الفقير. إذ أن هناك اتفاقاً عرفياً يقضي بأن يكتب هذا البعض من الأطباء وصفات طبية لمراجعيهم من المرضى وأكثرهم من أصحاب الدخل المحدود أو الفقراء بحيث تشمل هذه الوصفة عن قصد ودونما مبرر على علاجات غير موجودة في صيدليات المراكز الطبية الحكومية وذلك ليس لضرورتها بل ليتم صرفها من صيدليات خاصة يوجه اليها هذا البعض من الأطباء مرضاه، وبالتالي فإن هذا البعض من أصحاب الصيدليات لديه كشف خاص بأسماء هؤلاء الأطباء الذين يحسب لهم نسبة معينة من العمولة يتقاضونها بشكل منتظم وحسب عدد وثمن الوصفات المعروفة.

وتدخل أحد الحاضرين معي في الجلسة ليستغرب استغرابي لهذا الأمر البدهي، ذكر لي أن هناك ما يزيد على ٧٠ طبيباً في شارع واحد في مدينة الزرقاء وبعضهم

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٦/٢٦.

وأؤكد على كلمة بعضهم يتفق هو الآخر مع بعض أصحاب الصيدليات بحيث تتضمن وصفته الطبية قائمة طويلة من العلاجات لا مبرر طبياً لها. ولكن الهدف منها هو الحصول على نسبة عمولة يتقاضاها من بعض أصحاب هذه الصيدليات، وذكر لي محدثي أن هذا أصبح أمراً يعرفه المواطنون الذين قد يذهبون بعد حصولهم على الوصفة الطويلة إلى طبيب آخر تنحصر مهمته في فحص هذه الوصفة واختصار غير اللازم منها.

وفي هذا المجال أقول إذا كان هذا الأمر عرفاً سائداً بالشكل الذي رُوِيَ لي فإن الأمر جدٌ خطير ويحتاج الى تدخل جهات شعبية مثل جمعية حماية المستهلك لتتقصى حول حجم هذه الظاهرة.. فصحة الانسان يجب أن لا تكون برسم البيع حتى لو كان المبرر هو قلة الدخل لبعض أصحاب المهن خاصة وأن شعار هذا البلد هو أن الانسان أغلى ما نملك.

٣-٥ صحون التقاط البث التلفزيوني والسموم الملوثة*

قبل كثيرون في العالم العربي شأنهم شأن المواطنين في الدول الضعيفة المقولة بأن في الغرب ديموقراطية ولدرجة قد تصل إلى حد التعصب الذي لا مجال معه للمناقشة. وأظن أن تلك المقولة ترسخت في أذهان البعض منهم لدرجة لا يستطيع معه قبول الرأي الآخر. وقد يكون هذا التعصب صحيحاً عندما يتعلق الأمر بديموقراطية أنظمة الحكم في الدول الغربية تجاه مواطنيها وليس تجاه غيرهم من الشعوب الأخرى. أما ديموقراطية الإعلام الغربي فلا يعتبر وصفها بأنها كذبة إلاّ أقل ما يمكن أن يقال فيها.

ويكفي لمن تتاح له فرص السفر للخارج أن يشاهد ما تبثه قناة الـCNN الأمريكية، والتي لها مكاتب موزعة في عديد من الدول، من أكاذيب وأخبار عندما يتعلق الأمر بهذا العالم العربي ذي الأغلبية النائمة والمستباحة حقوقها وحرياتها، أو برمز من رموز إرادة الأمة سواء كان شخصاً أو تراثاً أو قيماً. إن ما تبثه هذه الشبكة الاخبارية الأمريكية والذي تتناقله عنها معظم إن لم يكن كل تلفزيونات العالم ليس إلاّ سموماً ولكن بألوان جذابة وخادعة للكثيرين وهو أمر من خصائص الاشاعة القابلة للتصديق.

من هنا فإنني أخشى على مَنْ ينعمون بالتمتع بميزة التقاط اخبارها بواسطة شبكات التلفزة المختلفة بواسطة الصحون الهوائية التي بدأ الترويج لبيعها في السوق الأردني منذ مدة. إن هذا الواقع يملي على أصحاب هذه النعمة أن يكونوا خارقي الذكاء ويمحصوا ما يشاهدوه ويسمعوه مصوراً تلفزيونياً بكافة أشكال الدبلجة الاعلامية، فليس من المستهجن أن يأتي عليهم يوم يرون فيه صورهم كمتهمين بتهم

* صحيفة أخبار الأسبوع، ١٦/٧/١٩٩٢.

ملفقة ولكن أركان إدانتهم بالجريمة مع ذلك متوافرة عن طريق صور التقطت لهم بقدرة قادر ودون أن يكون بإمكانهم تفسير كيف ومتى وأين حصل كل ذلك. لذلك فإن الأمنية التي أتمناها هي أن يقطع الله دابر هذه الصحون ويقلل نسبة المقتنعين بإقتنائها لأنه لا يمكن التقليل من آثار الإشاعات والأخبار الكاذبة والملفقة والسموم التي تنفثها وكالات الأنباء الغربية وتكررها لدرجة يعتبرها المشاهد السامع مسلّمات.

إن مبعث هذه الأمنية هو أنه يحصل (وليس من المنطقي ونحن نحتفي بالديموقراطية) أن نطالب بمنع هذه الصحون هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية فإن هكذا دعوة ستعني اتهامنا للمواطن بعدم الوعي وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ فيما يسمع ويشاهد وهي دعوى لا نقوى على إقامتها ولا نستطيع إثباتها خاصة وأننا نقبل المقولة التي ترى أن الإنسان يتعلم إذا كان متاحاً له أن يختار ويقرر بنفسه وليس العكس!.

٣-٦ عبء المنافقين على الدّين*

لا يحق لأحد أن يحتكر الدين أو أن ينصب نفسه وصياً عليه خاصة وأن الله جل وعلا أنعم على الإنسان بنعمة العقل وأهداه النجدين. ولذلك يتحمل كل إنسان مسؤولية فردية عما يقوم به من أعمال وعن التزامه أو عدم التزامه بالواجبات الدينية. ﴿فلا تزر وازرة وزر أخرى﴾ ومع كل ما تقدم ذكره نجد الكثيرين يُحمّلون الدين ودونما وجه حق وِزْرَ بعض الذين يتلبسون نفاقاً لباس هذا الدين ويدعون أنهم يمثلونه ويتمثلون بأحكامه.

إنك ترى هذا النفر الذي ليس له هناك أفضل من تسميتهم بالمنافقين يتاجرون بالدين لأغراضهم وأهوائهم وبأشكال مكشوفة، لا تخفى حتى على البسطاء من الناس. ومع وضوح نفاق هذا النفر ترى البعض من الناس يخلط بين الدين كعقيدة إلهية بعيدة عن الهوى، وبين هؤلاء المنافقين الذين يدعون بهتاناً أنهم حماة هذا الدين ولكنهم يستغلونه لخدمة أغراضهم ومصالحهم ويصورون أي نقد لتصرفاتهم بأنه نقد للدين وشتان ما بين التصرفين.

أستذكر هذه البديهيات وأنا أستمع لقصة صديق لي مر بحصار ومحاولات ترويض جرى تمريرها من خلال مجالس تضم في عضويتها نفر من هؤلاء المنافقين شاركوا في الحصار أو سكتوا عنه وهم يعرفون ظلمه، لقد كان سلوك هذه الفئة من المنافقين والمتاجرين بالدين سبباً جعل صديقي يتردد في إقامة دعوى قضائية ضد المجالس المعنية لصعوبة تقديم الدليل المادي على ظلم ما تعرض له واكتفى بدل ذلك بالاستعانة بالله عليهم.

ولكن الغريب في الأمر أن صديقي ربط بين هؤلاء المنافقين وبين الدين عندما

* صحيفة أخبار الأسبوع، ١٩٩٢/٨/٦.

أحجم عن الصلاة في المسجد الذي يترددون عليه لتمثيل دور المتعبدين في المناسبات كأيام الجمع. ولدى استغرابي لسلوكه وإصراري عليه أن لا يساوي بين الدين وبين سلوك المنافقين ولا يحمّل الدين وزرهم أصرّ عليّ بأن أقدم تفسيراً لترددهم على المسجد اجتهدت وبينت له أن هذا التردد لا يعدو أن يكون نفاقاً استعراضياً للتأثير في الآخرين وفتح الباب لاستغلالهم باسم الدين، أو أن يكون من قبيل العادات الرياضية التي لا صلة لها بالدين. فليس كل من صلى هو مؤمن حقيقي ولكنه أحد ممارسي الهوايات والتمارين الرياضية مثله مثل لاعبي السيرك.

٣-٧ معافى إن شاء الله يا سيد البلاد*

انتظر الأردنيون عودة قائدهم جلالة الملك الحسين من رحلة الاستشفاء الناجحة على أحرّ من الجمر بعد الوقت الذي أمضاه بعيداً عن الأسرة والوطن. ولا يمكن تصور حد اللهفة والشوق في صدور الأردنيين ولكن اللافتات تملأ الأزقة والشوارع في كل مكان في الأردن كأبسط تعبير مادي عفوي عن بعض هذا الحب، رغم النداءات والتوجيهات باختزال هذه المظاهر والاستعاضة عنها بالتبرع لأبواب الخير من خلال صندوق نداء الحسين للبر. إن هذه المظاهر والمشاعر العفوية لَدليلٌ على تجذّر شرعية القيادة في أعمق أعماق القلوب.

فهنا تبدو الفروق واضحة بين مفهوم الرئاسة الذي يستند للسلطة الرسمية والموقع في الحكم، وبين مفهوم القيادة الذي ينبع من قلوب الناس ورغبتهم واقتناعهم بأهليّة مَنْ هو في موقع القيادة.

وإذا كانت الفروق بين مفهومي الرئاسة والقيادة تحتاج لامتحانات تقرر نتائجها فإن من قبيل وضع النقاط على الحروف تقرير الحقيقة بأن الامتحان التي مرّ به الشعب والقيادة في هذا البلد الصابر المرابط أثبت أن الحكم في الأردن هو مدرسة سياسية تسبق في رؤاها كل المنظرين. فقد تجذرت الشرعية بالديموقراطية وبقبول الشعب لقيادته والتفافه حولها وليس بالديكتاتورية والتسلط. وهو الأمر الذي تسجله الأنظمة الغربية التي تدعي احتكار الديموقراطية وإنكار وجودها على معظم الدول النامية.

إن الديموقراطية لا تتحقق كما يثبت الأردن، في الدول الكبيرة في المساحة والموارد البشرية بل قد تصبح الرقعة الجغرافية المحدودة والموارد المتواضعة ميزة في

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/٩/٢٣.

ظل الاستثمار الأمثل للموارد التي ترعاها قيادة تثق بالشعب وتؤمن بأن الانسان هو أغلى الموارد. فأخلص التهاني للشعب بشفاء الحسين وأطيب التمنيات بدوام العافية الى شريف البلاد وسيدها.

فهنيئاً للحسين الذي جمع في تجذير شرعية النظام الهاشمي بين الرئاسة والقيادة. وهنيئاً للبلاد التي انتظرت سيدها وشريفها الذي نذر نفسه لخدمة الوطن والمواطنين كل المواطنين.

٣-٨ قراءة في لافتات الترحيب بالحسين*

يؤخذ على دول العالم الثالث التي لم تهب عليها رياح الديموقراطية الحقيقية بعد، أن فيها حكومات تتقن فَنّ الدبلجة ورسم الأدوار للناس ليتصرفوا وفق ما تريده هذه الحكومات وترغب في تصويره وكأنه عمل جماهيري عفوي لا علاقة لها فيه.

أذكر هذه المقدمة لأبين الرأي في لافتات الترحيب التي تملأ الأزقة والشوارع والبيوت والسيارات والحافلات في الأردن بمناسبة شفاء جلالة الملك وعودته المرتقبة الى الوطن وأبناء الوطن الذين كانوا معه في رحلة الاستشفاء.

إن ما نراه في الأردن من هذه اللافتات ليس فيما أرى امتثالاً لقرار أو لتوصية من جهة رسمية بل أن العكس قد يكون الأصح إذ أن جلالة الملك والحكومة قد ناشدا الشعب والجهات المختلفة الإستعاضة عن هذه المظاهر بتقديم العون والمساعدة للمحتاجين وتم إنشاء جهاز خاص لهذا الغرض هو صندوق نداء الحسين للبر والإحسان.

إن التفسير الحقيقي لهذه التظاهرة هو أنها ترجمة لما في القلوب من حب ووفاء للحسين الذي هو جزء من كل أسرة أردنية. فهذه اللافتات هي أبسط تعبير عما في قلوب أبناء الشعب للقائد الذي هو بالنسبة للجميع وكما يعتبر نفسه أبا لأسرة كبيرة. فلا أظن أن هناك ملكاً أو رئيساً في الدنيا شارك ويشارك أبناء شعبه بالمناسبات المختلفة رغم أعبائه ومسؤولياته، غير الملك الحسين. فهو بالنسبة للأردنيين الأب والأخ والصهر الذي ألغى حواجز الاتصال بينه وبين القاعدة وهو أمر رافقه ارتفاع مكانة هذا القائد في القلوب وفي العقول.

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/١٠/١.

لذلك أقول أن تفسيري لهذه اللافتات أن الشعب استعاض بها عن مصافحة جلالته وعن تقديم التهاني والتمنيات له بوافر الصحة والسعادة بشكل شخصي وذلك حتى لا يرهق جلالته. كما أنه ليس بالإمكان أن يصافح جلالته جميع أبناء الوطن. فشكراً لله على صحة الحسين وعودته معافى وهنيئاً للجميع.

٣-٩ الموسيقى تدخل مدارس الأردن من أوسع الابواب*

أتذكر أن أحد التربويين وهو على أغلب الظن الأخ الأستاذ حسني عايش قد نوّه مرة في أحد مقالاته القيمة بأهمية التربية الموسيقية وأثرها الطيب على النشء ودعا الى أهمية التفكير بإدخالها في المناهج التربوية. أتذكر ماجاء في هذه المقالة كُلّما سمعت وشاهدت التلاميذ الصغار (يدندنون) ويلحّنون ويغنون الأغاني الشعبية التي جاءت عفوية بعد رجوع جلالة الملك الحسين سالماً معافى بعد العملية الجراحية، فقد أصبحت الأردن جميعها مدرسة للموسيقى، حتى أن الذين لم يكن لهم أي ميل للغناء والطرب أصبحوا ملحنين ومغنين. ويبدو أن كل تجارب الحسين تترك دائماً آثاراً طيبة على شعبه الذي أحبه. ولهذا السبب يحبه الشعب كل هذا الحب التلقائي العفوي.

ولذلك كله أقول أن فرصة إدخال مادة التربية الموسيقية للمدارس الأردنية إن كانت مهمة من ناحية تربوية متاحة الآن ومن أوسع الأبواب. ذلك أن أول عوامل نجاح أي جهد تدريسي هو خلق الميل عند الدارسين، ولا أظن أن شعبنا بما يعايشه من نكد الحياة كان جاهزاً ليعتَبر الموسيقى أساسية في التربية. أما اليوم فلا أغالي إذا قلت أن كل بيت أردني أصبح مكاناً للطرب والموسيقى وبشكل عفوي بعودة جلالة الملك معافى من رحلة استشفاء راقبها كل الأردنيين كباراً وصغاراً نساء ورجالاً، شباباً أو أطفالاً.

فقد دلّت هذه التجربة في حب القيادة أن للموسيقى دوراً مهماً في حياة الشعوب وفي ترجمة المشاعر إلى موسيقى ولغة حب وطرب.

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٢/١٠/٥.

٣-١٠ اللغة العربية في ندواتنا*

نفتخر في الأردن بأننا أحد مراكز الاشعاع الفكري في العالم العربي، فعاصمتنا الأردنية عمان تستضيف ندوات محلية وعربية ودولية الى درجة تستحق تخصيص ندوة عن مدى الإستثمار الأمثل لما تخلص اليه هذه الندوات من توصيات. ولا يمكن التقليل من أهمية إعمال الفكر في الندوات، لأن الفكر هو إعمال أساس تقدم الأمم وابداعاتها. ولكن ليس أقل في هذا العصر (الذي تقزمت فيه الطموحات وأصبحت البديهيات معجزات) من أن نحافظ على أبسط قواعد الإحترام للغتنا العربية.

ففي كل مرة يتاح لي فرصة حضور إحدى الندوات العلمية أشعر بالصدمة لما أسمعه من الإطاحة بأبسط قواعد اللغة العربية، ورغم أنني لست أستاذاً في اللغة العربية إلاّ أنني أشعر بالنشاز الواضح المتمثل بقتل لغتنا العربية الجميلة حيث ينصب الفاعل ويرفع المفعول به وينصب المبتدأ والخبر بشكل فاضح، أرى فيه شفاه كثير من الحاضرين تصحح المحاضر أو المنتدي سراً وبامتعاض كبير. أنه من الجدير بالعلماء والمحاضرين ومقدمي الندوات أن يُعنوا بلغتنا (لغتهم) فيجهزون أنفسهم لدقائق حتى تكون كلماتهم المعدودة المحدودة مستقيمة شكلاً وموضوعاً، ولعل مَثَلنَا في هذا الشأن خطابات صاحب الجلالة وتوجيهاته وكذلك لقاءات سمو الأمير الحسن بن طلال حيث نلاحظ العناية الفائقة باللغة والأداء.

ونرجو من الله أن يأتي يوم تختتم فيه مثل هذه اللقاءات الإفتتاحية في الندوات واللقاءات العلمية التي لا تستمر عادة أكثر من ساعة دونما حدوث اعتداء على اللغة. أن اللغة ليست شكلاً فقط وإنما هي وعاء فكري، فلا يمكن للفكر المتكامل إلاّ

---

* صحيفة الرأي، ١٩٩٣/١١/٢٩.

أن ينعكس في لغة منضبطة القواعد. فالباحث الذي يأتي لندوة علمية ليقدم خبرةً أو تقريراً علمياً يستغرق العمل في الإعداد له عادة شهوراً أو أسابيع يجدر به أن يُعنى بإتقان قواعد اللغة التي تجمع بين أبناء هذه الأمة. إننا لا نريد أن تصبح هذه البديهيات أمنيات فهي من أبسط الأمور ولعلّ وعسى.

٣-١١ أخبار الجريمة في الصحافة*

إن بعض ما يترتب على سيادة مناخ الحرية والديمقراطية هو حرية وصول وسائل الإعلام للمعلومات وحرية نشرها بما ينور الرأي العام. ومن هنا يمكن فهم تغطية بعض وسائل الاعلام «والصحافة تحديداً»، للجرائم الأخلاقية والدموية التي يرتكبها بعض المجرمين بحق ضحايا أبرياء، ولكن المفاجأة أيضاً أن «بعض» الصحف تلك تنتهج نهجاً في قتل للضحية مرات ومرات. وأقصد بذلك أن هناك أحياناً في نمط التغطية الذي تقوم به هذه الوسائل للجرائم تكتماً على الجناة إذ تتم الإشارة اليه بأحرف من أسمائهم، ولكن هناك في الوقت ذاته تشهير غير مقصود بالضحايا وذويهم في أحيان أخرى حيث تعرّف به وبعائلاتهم وهو أمر لا أظن أنه يثلج الصدور. فإذا كان الاجتهاد أن الإعلام وتقديم المعلومات مفيد فليكن حول الجريمة وشكلها وطبيعة ضحاياها ونهج المجرمين لاستدراج الضحايا حتى يستفيد من ذلك المواطنون ويكونوا يقظين لتجنب أن يكونوا ضحايا يوقع بهم. أما أن يشهّر بالضحايا وتتم التعمية والتمويه على الجناة فهذا أمر فيه ظلم كبير. بل الأنكى من ذلك أن يكون هناك أحياناً تمييز في حجم المعلومات المنشورة عن الجناة والضحايا حسب اعتبارات عدة لا مجال لذكرها هنا!.

إننا نتمنى أن لا يكون الإعلام انتقائيا وازدواجياً لأن في ذلك إضراراً بالمجتمع وبمصداقية وجدوى هذا الإعلام الانتقائي وفق أسس مختلفة، وفي الختام فلا يسعني إلاّ أن أشدّ على جهود العاملين في سلك الأمن العام الساهرين على أمن المواطن وحياته وماله وعرضه وعلى سرعة كشفهم للأحداث. والأمل أيضاً معقود على

* صحيفة الرأي، ١١/٤/١٩٩٤.

قضائنا ليضع النقاط على الحروف بإصدار الأحكام العادلة على هذا النفر من المنحرفين الذين يريدون بجرائمهم أن يُصنَّف الأردن وهو بلد الأمن والأمان في مصافّ دول الجريمة كماً ونوعاً، وحتى لا تتعذب عائلات الضحايا أعود وأقول لا بد من الحكم على فائدة حجم المعلومة المنشورة وأثرها على الضحايا وذويهم قبل نشرها.

٣-١٢ صحافتنا مرايا للوطن*

من المعروف أن وسائل الإعلام في أي بلد تمثل سلطة رابعة الى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية، والقضائية، وأن حلقة الديمقراطية لا تكتمل في أي بلد إلاّ بتفعيل دور هذه السلطة واعتبارها منبراً من منابر الحوار وإتاحة المجال لها للوصول إلى المعلومات عن أداء المؤسسات الوطنية مما يوفر لكافة المعنيين وفي مختلف المواقع فرصاً للإطلاع على ما يجري في وطنهم مما يعزز الأداء الإيجابي ويساهم في تلافي النتائج أو الممارسات السلبية، عن طريق التعرف عليها وتحديد أسبابها وطرق الحد منها، وهو أمر يمثل لُبّ العمل الإعلامي، فالأعلام مؤثر ومتأثر بما يجري على الساحة.

من هنا كان على المؤسسات الوطنية والقائمين عليها مسؤولية إدراك قيمة هذا الدور ولا ننسى أن صاحب الجلالة وهو القدوة في الريادة يُثمّن هذا الدور للإعلام ونلمس تقديره لهذا الدور من خلال تجاوبه مع نداءات مواطنين وصلت الى أسماعه من خلال منبر برنامج البث المباشر في إذاعتنا الأردنية وفي الصحافة أكثر من مرة.

وفي هذا السياق فإن صحافتنا الأردنية لها هي الأخرى دور إيجابي لا ينكره إلاّ مكابر، فهي منابر لا بدّ لأي مسؤول من مراقبة ما تطرحه من قضايا، بل أن الغريب أن يستكثر البعض منا أحياناً كقائمين على إدارة بعض المؤسسات الوطنية أن نطرح من خلال الصحف قضايا تتصل بمؤسسات وطنية، ويرون في ذلك خرقاً للصمت المطبق الذي يسود بعض مؤسساتنا، إن الأصول الإدارية تستلزم أن تثار القضايا التي تتصل بهذه المؤسسات وممارساتها ابتداء من داخل المؤسسة ومن على منابرها. إلاّ أن من حق المواطن بل من واجبه إذا أغلقت أبواب الحوار في مؤسسته

* صحيفة الرأي، ١٩٩٤/٧/١٩.

أمامه أن يتجه للسلطة الرابعة لأنها سلطة وطنية مسؤولة، ومن حقه أن يلجأ اليها. ولا يعتبر اللجوء الى منابرها تعاملاً مع جهات خارجية. فالصحافة الأردنية مرايا نظيفة تعكس روح المجتمع وإيجابياته وسلبياته وكلاهما ظواهر لا بد من وجودها في الحياة العملية، إنّ من واجب المؤسسات بخاصة أن ترى نفسها من منظور نُظُمي، تؤثر وتتأثر بما يجري في المجتمع، فإذا لم يُنبّه الناس الى جوانب التعثر في الأداء فقد يتوهمون أن أمورهم كلها على ما يرام، ولكن الوهم غير الحقيقة، إن الذي يدعوني لتناول هذا الموضوع هو ردود فعل إيجابية لكثير من أبناء وطننا من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب على ما أكتبه، إذ يظن كثير من الذين يتصلون بي عندما أتحدث في قضايا الإدارة أنني أتحدث في قضاياهم وأكتب بإسمهم وهو أمر ذو دلالة ويمثل بالنسبة لي سبباً ومبرراً لطرح الكثير مما عندي، بقدر ما تسمح به المساحة في صحيفتنا الرأي الغالية وغيرها من الصحف، وهي الصدر الرحب الذي يتسع لمختلف الآراء والتي لا تعرف إلاّ الانحياز لكل الوطن.

٣-١٣ يكسبون الفلوس ويخسرون النفوس*

تعتبر الحياة مدرسة عامرة بالخبرات والتي لا تحتاج إلاّ لمن يعرف كيف يُسجّلها، ولديّ خبرات عدة أحب أن يشاركني فيها الأخوة القراء، والذين أفسر لهم أن تأخر كتاباتي في الظهور لا تعود إليّ بل لتقدير الأخ السيد رئيس التحرير في هذه الصحيفة (الرأي). وأتناول هذه المرة خبرة مررت بها حديثاً حيث جمعتني في جلسة مع نمط من البشر أصبحوا كثراً في مجتمعنا، وهو أناس جمعوا الفلوس الكثيرة ولكنهم في تصوري خسروا النفوس. لذلك تراهم بسبب وبغير سبب يشغلون الجالسين بالحديث عن كثرة ما لديهم من ثروة وعقارات وأظن ذلك محاولة لكسب، أو شراء، أو فرض احترام.

ولا أدري إن كان مثل هذا النفر يبالغ عندما يقول إنه يمكن لهم شراء المتعلمين والمثقفين بفلوسهم، وأنه لا حاجة لهم بالعلم والثقافة لأنهما رخيصان وأرخص من أن يُضيّعوا الوقت فيهما ما دام يمكن شراء المشتغلين بهما. ومع المال وللأسف الشديد تشترى أحياناً الفصاحة والصداقة إلاّ أن هناك نفراً من الناس وصلوا الى حال لا يمكن معه لأي مال أن يشتري لهم صداقة أو فصاحة أوعلماً. إذ أن هناك خراباً في النفوس يستعصى على الإصلاح ومع كل الفلوس. بل يمكن القول بأن هذا النفر من الناس ينفسّون عما لديهم من عقد لم تستطع الفلوس أن تحلها. فرغم أن العصر عصر القروش لأصحاب الكروش، إلاّ أنه لا يمكن دائماً سرقة الثقافة والمثقفين إذ أننا سمعنا وشهدنا وخبرنا من سرقوا أرفع الألقاب العلمية ولكنهم لم يستطيعوا أن يخفوا المسروقات إلى الأبد، بل وكشفهم طلابهم الذين كانوا يسمعون ادعاءات هؤلاء بالعلم فكان لهم أن سكتوا فأراحوا ولا أظن أنهم

* صحيفة الرأي، ١٩٩٥/٥/٤.

ارتاحوا. ويذكّرني حال الذين يُعيّرون الناس بما لديهم من مال بقول سمعته من أمي بأن «المال أعمى»، وأنه لا يصيب دوماً الأذكياء من الناس، وقد يكون الصحيح هو العكس. فللذين جاعوا دهراً وشبعوا شهراً أقول أن الأَوْلى بكم أن تشبعوا قبل أن تتحدثوا عما لديكم من أموال ولله في خلقه شؤون.

الخاتمة

ليس أدل على مأزق التعليم العالي في الأردن من الانتقادات الموجهة للجامعات سواء في سياسات قبول الطلبة، أو عدم تخريج أناس قادرين على خلق فرص عمل خاصة بهم. بل إنه يمكن إضافة الجدل حول مدى ضرورة وجود وزارة للتعليم العالي والدعوة لإلغائها، والمناكفة بين بعض الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية، وبعض المسؤولين كأدلة على هذا المأزق.

ولا أريد الخروج على الهدف الذي توخيته من هذا الكتاب وأدعي أن لدي وصفة كاملة لما يمكن عمله في سبيل تقويم مسار التعليم العالي. فهذا عمل له يوم سأكرّسُ له وقتاً خاصاً. وأكتفي هنا بعرض ما سبق أن تناولته من قضايا في أوانها.

وأشكر الله أن تم لي الانتهاء من هذا الكتاب الذي يلخص آرائي في قضايا تدخل ضمن اختصاصي باعتباري أستاذاً أكاديمياً ومديراً ممارساً، إضافة الى تخصصي ومعرفتي بالإدارة وهي أحد العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن هذه الخلفية فيما أظن تؤهّلني لأن أقدم آراءً ذات معنى ومضمون يتعدى مجرد الانطباعات إلى التحليل العلمي والتشخيص الذي لا بد منه للمعالجة.

إن الأمل هو أن يستفيد المعنيون من هذا الكتاب الذي يثير قضايا عدة ويطرح بعض الحلول لها. وينبغي التأكيد بأنه لم يكن ممكناً لي دائماً نشر كل ما أرغب في هذه الموضوعات في الصحف التي تعتبر وسيلة رئيسية للوصول لكل الناس. فقد كان النشر ولا يزال محكوماً برؤية رؤساء التحرير والمسؤولين في الصحف والذين يقررون ما ينشر وما لا ينشر ولهم أسبابهم التي أحترمها.

ويبقى الحكم على الكتاب وما جاء فيه للمواطن العادي القارئ وللمتخصص على حد سواء، ولكن يقيني أن الفائدة عظمى لمن يعطي نفسه فرصة للاطلاع على الكتاب بموضوعية وبهدف تفحص المسار نحو تحقيق غد أفضل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف في سطـــــور

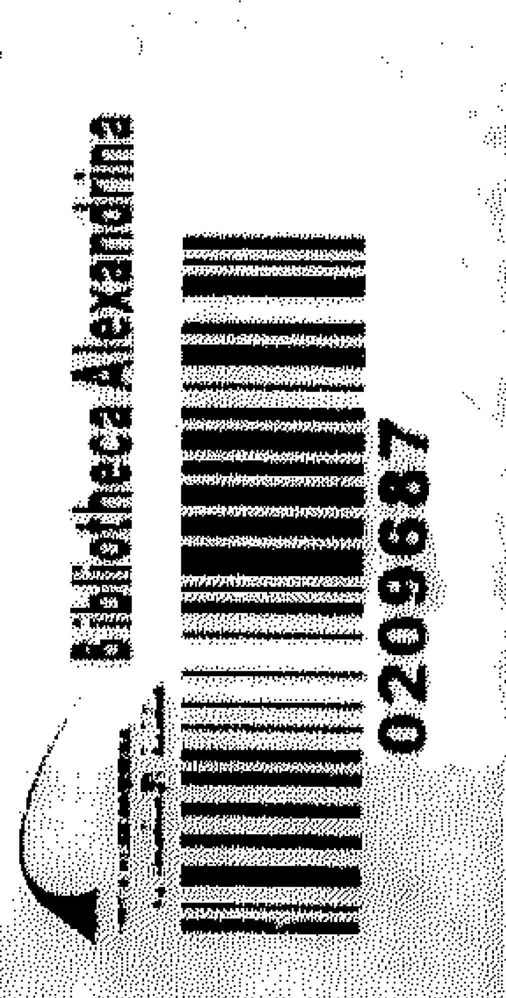
- يعمل الآن عميد **كلية الأميرة سُمية الجامعية للتكنولوجيا** ـ الجمعية العلمية الملكية منذ ١٩٩٢م.
- مساعد عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الأردنية.
- رئيس قسم الإدارة العامة في **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية.
- استاذ زائر في **جامعة برنستون** Princeton **الأمريكية** عام ١٩٨٨م.
- حاصل على **منحة فولبرايت الأمريكية للبحث العلمي** عام ١٩٨٧.
- حاصل على **جائزة عبد الحميد شومان للعلماء العرب** الشباب في حقل **العلوم الاجتماعية منفرداً** عام ١٩٨٦.
- كاتب إداري وسياسي مقروء على نطاق واسع.
- عضو فاعل في عديد من اللجان الاستشارية والجمعيات الاستشارية والتطوعية.
- وله ما يزيد على **(٣٠) ثلاثين بحثاً** منشوراً في المجلات المتخصصة وباللغتين العربية والانجليزية.
- له أكثر من **خمسة عشر مؤلفاً أكاديمياً** وعدد من الكتب المترجمة تدرس في الجامعات الأردنية والعربية.
- حصل على درجة الدكتوراة في الإدارة العامة عام ١٩٧٩ من **جامعة جنوب كاليفورنيا** في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة عام ١٩٧٥ من **الجامعة الأمريكية** في بيروت.
- حصل على بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية عام ١٩٧١ من **الجامعة الأردنية** (وكان ترتيبه الأول في القسم).
- ولد عام ١٩٤٩ في **قريوت** محافظة نابلس وتخرج من مدرسة **حوارة** الثانوية عام ١٩٦٧.

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب أهم القضايا الرئيسة التي تواجه مجتمعنا. مثل قضايا التعليم العالي والجامعات والثقافة والمثقفين. وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، يتناول الباب الأول منها محورين. يركز المحور الأول منهما على قضايا التعليم العالي وقضايا الجامعات بأهم عناصرها الأساسية: الطلبة ودورهم، ودور الجامعات وباحثيها في التطوير الإداري، والأستاذ الجامعي، ودوره الحالي والمأمول منه عمله. ويركز المحور الثاني على موضوع الديمقراطية والإدارة في مؤسسات التعليم العالي ونمط اتخاذ القرارات فيها، ومفهوم الجامعات الخاصة والهواجس المجتمعية حولها وأخلاقيات التعليم العالي...الخ.

ويتناول الباب الثاني قضايا الثقافة والمثقفين من منطلق نقدي لدور المثقفين تجاه قضايا المجتمع وما يتوجب عليهم عمله. أما الباث الثالث، فيتناول القضايا الاجتماعية والمعيشية للمواطن أو الهمّ الوطني بهدف إثارة اهتمام المخلصين من المختصين في حقل العلوم الاجتماعية والانسانية للتصدي لبحثها بمنهجية علمية، لا سيما أنهم الشريحة الأكبر من فئة المتعلمين تعليماً عالياً في مجتمعنا.

وينتهي الكتاب بخاتمة تؤكد على ضرورة الإنتباه إلى مأزق التعليم العالي ومعالجة وضعه. وقد تفضلّ بالتقديم للكتاب الأستاذ الدكتور محمد البخيت رئيس جامعة آل البيت.



يطلب الكتاب من المؤلف
مكتب بريد الجامعة الأردنية
ص.ب ١٣١٩٥ عمان١١٩٤٢ الأردن